الأخبار
al-akhbar

الأربعاء 22 تموز 2026
العدد 5831 السنة العشرون
Mercredi 22 Juillet 2026 no 5831 20ème année

www.al-akhbar.com

16 صفحة
100000 ليرة

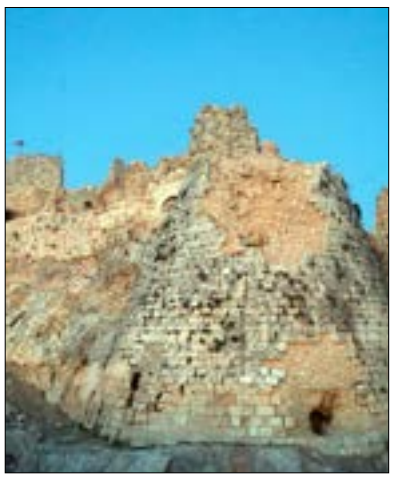

تقرير 4

صور وقلاع جبل عامل على قائمة التراث العالمي المهدد بالخطر؟

الجيش في «المناطق التجريبية» تحت نيران العدو
ترامب لعون: مواقف بلا التزامات 2

«هرمز» - «باب المندب»
إطباق فكّي الكماشة

8 - 10

(أ ف ب)

المشهد السياسي

ترامب لعون: مواقف بلا التزامات

(اسوشيتد برس)

بدت قمة واشنطن بين رئيس الجمهورية جوزيف عون والرئيس الأميركي دونالد ترامب محطة سياسية حساسة، لكنها لا تبرّر حجم الرهانات التي أحاط بها الخطاب الرسمي اللبناني اللقاء. فبينما سعت بيروت إلى تقديم الزيارة باعتبارها فرصة لفتح مسار جديد لمعالجة ملف الجنوب ودفع إسرائيل نحو تنفيذ التزاماتها، جاءت الوقائع الميدانية لتطرح سؤالاً أكثر إلحاحاً: هل تريد واشنطن فعلاً إلزام إسرائيل بأي تغيير في سلوكها؟

فالتصعيد الإسرائيلي الذي سبق القمة وتزامن معها عكس بوضوح أن تل أبيب غير معنية بنتائج الدبلوماسية. إذ تواصلت الغارات وعمليات النسف والتجريف في عدد من القرى الجنوبية، بالتوازي مع الحديث عن تفجير أنفاق شقيف أرنون، بما قد يخلّفه ذلك من تداعيات جيولوجية واسعة. وبدا المشهد وكأن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تمضي في فرض وقائع ميدانية جديدة، بمعزل عن النقاشات الجارية في البيت الأبيض.

> كرر الرئيس الأميركي حديثه عن دور سوري في مواجهة حزب الله... وعون لا يعلّق

ورغم الأجواء الودية التي طبعت اللقاء العلني وصورة الاستقبال، وما رافقها من ترحيب ترامب بعون ووصفه بأنه «يحظى باحترام كبير في بلاده وخارجها»، حملت المواقف الأميركية أكثر من إشارة ينبغي التوقف عندها. فإعلان الرئيس الأميركي استعداد بلاده لمساعدة لبنان أقترن مجدداً بربط هذه المساعدة بمستقبل سلاح حزب الله وبقدرة الدولة على احتكار السلاح. كما أن حديثه عن إمكان الحوار مع الحزب إذا طلب الرئيس اللبناني ذلك، وإشارته إلى دور محتمل لسوريا في معالجة هذا الملف، عكسا استمرار مقاربة واشنطن للبنان بوصفه جزءاً من شبكة التوازنات الإقليمية، لا ملفاً مستقلاً قائماً بذاته.

في المقابل، سعى الجانب اللبناني إلى إظهار تقاطع مع الرؤية الأميركية لجهة أولوية تثبيت الاستقرار وتعزيز دور الدولة، مع التشديد على دعم الجيش اللبناني باعتباره الجهة الوحيدة القادرة على بسط سلطتها على الأراضي اللبنانية. إلا أن هذا الطرح يصطدم بواقع ميداني أكثر تعقيداً، إذ يصعب الحديث عن تمكين المؤسسة العسكرية فيما تواصل إسرائيل اعتداءاتها، وتستهدف المناطق التي يُفترض أن ينتشر فيها الجيش، وتفرض عملياً وقائع ميدانية وقيوداً تحدّ من قدرة الدولة على تنفيذ أي خطة لترسيخ سلطتها في الجنوب.

وتمثّل الرهان الأساسي الذي حمله عون إلى واشنطن في محاولة انتزاع التزام أميركي بإلزام إسرائيل تطبيق «اتفاق الإطار» وفق المقاربة اللبنانية، أي البدء بخطة المناطق التجريبية عبر انسحاب إسرائيلي فعلي من الأراضي المحتلة، يتيح للجيش اللبناني الانتشار ويؤمّن عودة الأهالي إلى قراهم. إلا أن هذا الطرح يصطدم بالمقاربة الإسرائيلية التي تسعى إلى قلب ترتيب الأولويات، بحيث يتحول انتشار الجيش اللبناني إلى اختبار أمني طويل يسبق أي انسحاب، بما يمنح تل أبيب هامشاً واسعاً للإبقاء على احتلالها العسكري أو التدخل متى تشاء بذريعة عدم توافر الضمانات الأمنية. ولم يكن عابراً أن يغيب مصطلح «الانسحاب» بالكامل عن الخطاب العلني، إذ اكتفى ترامب بالحديث عن «إعادة انتشار» للقوات الإسرائيلية.

وفيما طلب عون دعماً إضافياً للمؤسسة العسكرية، مستحضراً تجربة انهيار الجيش عام 1975 للتحذير من مخاطر إضعافه، بقيت الأسئلة قائمة حول طبيعة هذا الدعم. فالمساعدة العسكرية والمالية، على أهميتها، لن تكون كافية إذا استمرت إسرائيل في التعامل مع الجيش باعتباره قوة مقيدة الحركة، أو إذا بقيت واشنطن تكتفي بتأكيد دعمها السياسي من دون ترجمة ذلك إلى التزامات واضحة تجاه السلوك الإسرائيلي.

وكان لافتاً أيضاً تخصيص ترامب رئيس مجلس النواب نبيه بري بإشادة علنية لدوره في دعم مساعي إنهاء الحرب. إلا أن هذه الإشادة قُرئت على أنها محاولة لـ«دسّ السم في العسل»، عبر الإيحاء بإمكان الفصل بين بري وحزب الله، وتصوير الأول كشريك يمكن التعويل عليه في أي تسوية مقبلة، في مقابل تحميل الحزب وحده مسؤولية التعقيدات القائمة. وتندرج هذه المقاربة ضمن مسعى لإحداث انقسام داخل البيئة الشيعية وإعادة رسم التوازنات السياسية بما يخدم الضغوط الخارجية، بدل الدفع نحو تفاهم وطني جامع حول مستقبل الجنوب.

ومن أكثر النقاط إثارة للجدل ما أعلنه ترامب عن احتمال اضطلاع سوريا بدور في مواجهة حزب الله. فهذا الطرح، حتى وإن قُدّم في إطار أفكار عامة، يعيد إلى الواجهة هواجس لبنانية قديمة من أي دور إقليمي في إدارة الشأن الداخلي، ويثير تساؤلات حول طبيعة المقاربة الأميركية للملف اللبناني، وما إذا كانت واشنطن تتجه إلى توسيع دائرة الأطراف المنخرطة فيه بدل الدفع نحو معالجته ضمن إطار لبناني صرف. فيما كان لافتاً أن عون لم يعلّق على تحريض رئيس أجنبي لدولة أخرى على غزو بلاده!

ولا تقلّ إثارة للانتباه إشارة ترامب إلى «اتفاقات ابراهام» في وقت لا يزال لبنان يرزح تحت الاحتلال الإسرائيلي، وتستمر الاعتداءات اليومية ويُحرم آلاف النازحين من العودة إلى قراهم، فضلاً عن تعطل مسار إعادة الإعمار. فإقحام ملف التطبيع في هذه المرحلة يوحي بأن واشنطن تنظر إلى الأزمة اللبنانية باعتبارها جزءاً من مشروع إقليمي أشمل، وقد يتيح لإسرائيل ربط تنفيذ التزاماتها العسكرية والسيادية بتحقيق مكاسب سياسية إضافية، بما يضعف الموقف اللبناني التفاوضي بدلاً من تعزيزه.

في المحصلة، يصعب اعتبار قمة واشنطن نقطة تحول بمجرد انعقادها أو بسبب أجواء المجاملة التي رافقتها. فالاختبار الحقيقي يبدأ بعد انتهاء اللقاءات والتصريحات، ويتوقف على ما إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة لاستخدام نفوذها للضغط على إسرائيل لتنفيذ انسحاب واضح ومحدد زمنياً، أم أنها ستواصل تبني مقاربة تمنح العدو حرية فرض شروطه الأمنية مقابل وعود عامة بدعم لبنان. وهو ما أشارت إليه بوضوح قناة «كان» العبرية عندما أشارت إلى أن «الرئيس الأميركي خلال لقائه الرئيس اللبناني بدا إيجابياً جداً تجاه طلبات لبنان، لكنه لم يقدم أي تعهد بأي امر»!

(الأخبار)

تقرير

زوطر الغربية تختبر «المناطق التجريبية»: انتشار الجيش تحت النيران الإسرائيلية

الجيش اللبناني يرد على ادعاءات الاحتلال

أكدت قيادة الجيش اللبناني أنّ الوحدات العسكرية نفّذت انتشارها داخل بلدة زوطر الغربية بعد إجراء الاتصال والتنسيق اللازمَين مع مجموعة التنسيق العسكري الخاصة بلبنان (MCG4L)، ولم تدخل بلدة زوطر الشرقية. وأوضحت، رداً على ادّعاء جيش الاحتلال بأن المنطقة التي دخلت إليها قوة الجيش اللبناني ليست جزءاً من المشروع التجريبي، أنّ قوات الاحتلال الإسرائيلي اقتربت من أطراف بلدة زوطر الغربية أثناء وجود عناصر الجيش اللبناني داخل البلدة خلال تنفيذ مهمة الانتشار، وأطلقت النار على مقربة منهم، الأمر الذي عرّض العسكريين للخطر وأعاق تنفيذ المهمة الموكلة إليهم.

وشدد على أنه على جيش الاحتلال الإسرائيلي معالجة أي إشكال عبر مجموعة التنسيق العسكري ومن خلال قنوات التنسيق والاتصال المعتمَدة، عوضاً عن القيام بالاعتداءات.

بدأ اتفاق الإطار الخاص بجنوب لبنان، المُوقّع في واشنطن في 26 حزيران الماضي، أول اختبار ميداني فعلي له مع انطلاق تنفيذ المرحلة الأولى من «المناطق التجريبية» التي تشمل بلدات زوطر الغربية وفرون وصريفا. وبينما يهدف الاتفاق إلى نقل المسؤولية الأمنية تدريجياً إلى الجيش اللبناني ضمن آلية تنسيق تقودها الولايات المتحدة عبر مجموعة التنسيق العسكري الخاصة بلبنان (MCG4L)، أظهر اليوم الأول من التنفيذ أن الطريق لا يزال محفوفاً بالتحدّيات، بعدما تعرّضت وحدات الجيش لإطلاق نار إسرائيلي أثناء انتشارها في زوطر الغربية.

وأعلنت قيادة الجيش اللبناني أن وحداتها بدأت صباح أمس الانتشار في زوطر الغربية «بناءً على الاتصالات القائمة مع مجموعة التنسيق العسكري الخاصة بلبنان»، داعية المواطنين إلى عدم التوجه إلى البلدة حتى استقرار الوضع الأمني والالتزام بتوجيهات العسكريين المنتشرين فيها.

ويمثّل دخول الجيش إلى زوطر الغربية أول انتشار ميداني ضمن المرحلة التجريبية في بلدة بقيت مُغلقة أمام سكانها طوال الأشهر الماضية، في ظل استمرار الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية فيها، فيما يختلف وضعها عن فرون وصريفا اللتين كان الجيش اللبناني ينتشر فيهما أساساً عبر الحواجز والدوريات، رغم تعرّضهما لسيطرة نارية إسرائيلية متكرّرة.

وبحسب مصادر عسكرية، بدأ الجيش فور دخوله زوطر الغربية تنفيذ أعمال المسح الهندسي لإزالة القذائف غير المنفجرة ومُخلّفات الحرب، وهي خطوة تسبق أي قرار يسمح بعودة السكان. كما طلبت قيادة الجيش من الأهالي الامتناع عن دخول البلدة إلى حين انتهاء الأعمال الميدانية واستقرار الوضع الأمني.

وتؤكد مصادر محلية أن البلدة لم تصبح بعد صالحة لعودة سكانها، مشيرة إلى أن فرق الهندسة العسكرية تتولّى الكشف على الطرقات والمنازل وإزالة الأخطار، فيما تعرّض جزء كبير من البلدة لدمار واسع وأصيبت غالبية المنازل المتبقّية بأضرار متفاوتة، الأمر الذي يجعل العودة مرتبطة بإنجاز عمليات المسح الهندسي وتقييم الأضرار معاً.

أمّا في فرون وصريفا، فلم يكن انتشار الجيش حدثاً جديداً من الناحية العسكرية، إذ كانت وحداته موجودة فيهما قبل إطلاق المرحلة التجريبية، لكنه اكتسب هذه المرة بعداً سياسياً مختلفاً باعتباره جزءاً من آلية تنفيذ الاتفاق. وقد كثّف الجيش خلال الأيام الماضية دورياته في البلدتين في إطار التحضيرات الميدانية للمرحلة الأولى.

وفي المقابل، رفضت بلديات البلدات الثلاث وصفها بـ«المناطق التجريبية»، معتبرة أن الجيش اللبناني موجود فيها أصلاً وأنها ليست بلدات مُحتلة بالكامل، لكنها شدّدت في الوقت نفسه على ترحيبها بانتشار الجيش وعدم وجود أي نية للاعتراض على دخوله أو مواجهته، في موقف يعكس الفصل بين التحفّظ على بعض جوانب الإطار السياسي للاتفاق، ودعم دور المؤسسة العسكرية في تثبيت الأمن.

غير أن الاختبار الأول لم يسر أمس وفق ما كان مُخطّطاً له. فقد أعلنت قيادة الجيش، في بيان لاحق، أن قوات الاحتلال الإسرائيلي أطلقت النار على مقربة من الوحدات العسكرية أثناء تنفيذها عملية الانتشار في زوطر الغربية، معتبرة أن الاعتداء «من شأنه أن يعرقل تطبيق خطوات الانتشار في المناطق التجريبية التي تتم في إطار الاتصالات مع مجموعة التنسيق العسكري الخاصة بلبنان». وقالت هيئة البث الإسرائيلية إن جيش الاحتلال «أكّد إطلاق نيران على جنود لبنانيين عبروا المنطقة المُتّفق عليها باستخدام جرافة».

وفيما لم يشر بيان الجيش اللبناني إلى وقوع إصابات أو إلى تعليق عملية الانتشار، إلا أن الحادثة أبرزت حجم التعقيدات التي تحيط بعملية الانتقال الميداني. ويعود جزء من هذه التعقيدات إلى أن زوطر الغربية، رغم دخول الجيش إليها، لا تزال مُلاصِقة لمنطقة تتمركز فيها قوات الاحتلال الإسرائيلي في زوطر الشرقية، فيما بقيت عودة السكان مؤجّلة بانتظار انتهاء أعمال الجيش وضمان استقرار الوضع الأمني.

وتقوم المرحلة الأولى من الاتفاق على نموذج تدريجي يقضي بانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من مناطق محدّدة، مقابل انتشار الجيش اللبناني وتولّيه المسؤولية الأمنية فيها، على أن يجري التحقّق من التنفيذ عبر مجموعة التنسيق العسكري الخاصة بلبنان، التي تضم ممثلين عن لبنان والولايات المتحدة والعدو الإسرائيلي. ويُنظر إلى نجاح هذه المرحلة باعتباره شرطاً أساسياً قبل توسيع التجربة إلى بلدات أخرى في جنوب لبنان.

ومع أن انتشار الجيش يمثّل أول تطبيق عملي لهذا المسار، فإن أحداث الساعات الأولى أظهرت أن نجاحه لن يرتبط فقط بقدرة المؤسسة العسكرية اللبنانية على تثبيت انتشارها، بل أيضاً بمدى التزام الأطراف المعنية بتوفير الظروف الأمنية التي تسمح بتنفيذ الاتفاق من دون احتكاكات ميدانية، خصوصاً أن تل أبيب ترى أن انسحاب قواتها من زوطر الغربية بدأ بهدف إتاحة المجال أمام انتشار الجيش اللبناني وبدء تنفيذ مهامه في المنطقة وعلى رأسها العمل على نزع سلاح حزب الله، والتحرّك ضد عناصره، وتدمير ما تبقّى من البنى التحتية التابعة له في زوطر الغربية، إلى جانب بلدتي فرون وصريفا.

وبينما يواصل الجيش أعماله في البلدات الثلاث، تبقى زوطر الغربية عنوان الاختبار الحقيقي للمرحلة الأولى، ليس فقط لأنها البلدة التي دخلها الجيش للمرة الأولى ضمن هذا النموذج، بل لأنها تختصر في الوقت نفسه التداخل بين الترتيبات العسكرية، والاعتبارات السياسية، والهواجس الأمنية التي ستحدّد مستقبل «المناطق التجريبية» برمّته.

(الأخبار)

الجيش اللبناني في صريفا (علي حشيشو)

مقالة

لبنان على عتبة الليبرالية الفاشية

كريم حداد

منذ نهاية الحرب الأهلية، اعتاد اللبنانيون تقديم أنفسهم بوصفهم أبناء «آخر ليبرالية في الشرق». قيل إن لبنان ليس دولة قوية، لكنه مجتمع حر؛ وإنه لا يملك اقتصادًا مُنتِجًا، لكنه يملك اقتصادًا مفتوحًا؛ وإن نظامه الطائفي، على كل عيوبه، يبقى أقل سوءًا من الأنظمة العسكرية أو الشمولية التي أحاطت به. هكذا تشكّلت صورة ذاتية ترى الليبرالية نقيضًا طبيعيًا للاستبداد، وكأن مجرّد الدفاع عن السوق والحريات الفردية والتعدّدية يكفي لمنع انزلاق المجتمع نحو الفاشية.

غير أن هذه المُسلَّمة تستحق إعادة نظر. فمن الخطأ الاعتقاد أن الليبرالية والفاشية عالمان منفصلان لا يلتقيان. صحيح أن الفاشية التاريخية حاربت كثيرًا من الأنظمة الليبرالية، لكن هذا لا يعني أنها جاءت دائمًا من خارجها. ففي لحظات الأزمات الكبرى، كثيرًا ما خرجت الفاشية من داخل المجتمعات الليبرالية نفسها، بوصفها محاولة لإنقاذ النظام الاقتصادي والاجتماعي عندما يصبح عاجزًا عن إنتاج الاستقرار بوسائله التقليدية. وهذا هو السؤال الذي يفرض نفسه على لبنان اليوم: هل يمكن أن تتحوّل الليبرالية اللبنانية إلى فاشية لبنانية؟

يذهب سلافوي جيجك، في كتابه Liberal Fascism، إلى أن الفاشية الجديدة ليست نقيضًا لليبرالية، بل هي أحد احتمالاتها الداخلية. ليست قناعًا يخفي الليبرالية، بل النتيجة التي قد تبلغها حين تُدفع إلى أقصى منطقها. فالحرية، عندما تُختزل في حرية السوق، والمواطن عندما يُختزل في مستهلك، والدولة عندما تتحوّل إلى جهاز لحماية الملكية الخاصة فقط، تصبح الليبرالية نفسها مستعدّة لقبول مستويات غير مسبوقة من القمع، شرط أن يبقى النظام الاقتصادي قائمًا. هذه الفكرة لا تعني أن كل ليبرالية تنتهي حتمًا إلى الفاشية، لكنها تعني أن الليبرالية ليست مُحصّنة ضدها كما تتوهّم.

> الدفاع عن الاقتصاد الحرّ يكفي لحماية الديمقراطية. فالديمقراطية تحتاج إلى ما هو أكثر من السوق، بل تحتاج إلى عدالة اجتماعية، وإلى دولة قادرة، وإلى مساواة أمام القانون

في لبنان، تبدو هذه الفكرة أقل غرابة مما قد يظن البعض. فالليبرالية اللبنانية لم تُبنَ تاريخيًا على دولة مواطنة، بل على تحالف بين السوق والطائفة. لم تكن الحرية فيها نتاج مساواة سياسية، بل نتاج توازن بين زعامات اقتصادية وطائفية. ولذلك فإنها حملت منذ البداية تناقضًا عميقًا: فهي تدافع عن حرية الاقتصاد، لكنها لا تدافع بالقدر نفسه عن العدالة الاجتماعية؛ وتمجّد الفرد، لكنها تعيده عمليًا إلى طائفته؛ وتتحدّث عن الدولة، لكنها تفضّل بقاءها ضعيفة حتى لا تعيق مصالح شبكات النفوذ.

هذا النموذج يعمل في أوقات الرخاء، لكنه يصبح شديد الهشاشة عندما يدخل المجتمع في أزمة وجودية. وعندها تبدأ الليبرالية بالتخلّي تدريجيًا عن قيمها الأساسية. فالحرية تصبح امتيازًا لمن يوافق السلطة، وحرية التعبير تتحوّل إلى تهمة إذا مسّت «النظام»، والتعدّدية تصبح مقبولة فقط ما دامت لا تهدّد موازين القوة القائمة.

الأخطر من ذلك أن الفاشية لا تبدأ عادة بإلغاء الانتخابات أو بإقامة حزب واحد. إنها تبدأ بتغيير اللغة. يبدأ المجتمع بالحديث عن فئات من الناس باعتبارها عبئًا ينبغي التخلّص منه. يصبح بعض المواطنين «مشكلة أمنية»، أو «بيئة حاضنة»، أو «عائقًا أمام الدولة»، أو «سببًا في انهيار الاقتصاد». وعندما تتحوّل جماعة بشرية إلى مشكلة مجرّدة، يصبح استبعادها أو قمعها يبدو وكأنه حل عقلاني.

شهد لبنان في السنوات الأخيرة مؤشرات مُقلِقة من هذا النوع. فبدل معالجة الأزمة بوصفها أزمة نظام اقتصادي ومالي، جرى البحث عن جماعات لتحميلها المسؤولية. مرة يكون اللاجئون، ومرة المقاومة، ومرة الطائفة الأخرى، ومرة الموظفون، ومرة المودعون أنفسهم. إنها الآلية القديمة نفسها التي عرفتها أوروبا بين الحربين العالميتين: تحويل الصراع الاجتماعي إلى صراع ضد «عدو داخلي».

وليس المقصود هنا مساواة الواقع اللبناني بالفاشية الأوروبية الكلاسيكية؛ فالسياقات مختلفة. لكن البنية النفسية والسياسية واحدة: مجتمع يعيش انهيارًا اقتصاديًا، ونخب عاجزة عن تقديم حلول، فتبحث عن كبش فداء، وتدعو إلى المزيد من السلطة الأمنية، والمزيد من الاستثناءات، والمزيد من التضييق على الخصوم، باسم إنقاذ الدولة.

وهنا تظهر المفارقة التي يلفت إليها جيجك. فالليبرالية التي ترفع شعار تقليص دور الدولة، تصبح مستعدّة لتوسيع سلطتها بصورة هائلة عندما يتعلّق الأمر بحماية النظام القائم. السوق يبقى حرًا، لكن المجتمع يصبح أقل حرية. رأس المال يتحرك بلا قيود، بينما تزداد القيود على السياسة والإعلام والاحتجاج. وهذا ما يسمّيه جيجك «الفاشية الليبرالية»: حرية مطلقة للأقوياء، وسلطة متزايدة على الضعفاء.

يمكن رؤية ملامح هذه الظاهرة في بعض الخطابات اللبنانية المعاصرة. فهناك من يتحدّث عن الديمقراطية، لكنه يقبل تعليقها إذا جاءت بنتائج لا تعجبه. وهناك من يدافع عن حقوق الإنسان، لكنه يستثني منها خصومه السياسيين. وهناك من يطالب بسيادة القانون، لكنه يطالب أيضًا بإجراءات استثنائية ضد فئة بعينها. وهكذا تتحوّل المبادئ إلى أدوات انتقائية، لا إلى قواعد عامة.

الأخطر أن الليبرالية اللبنانية، بفعل ضعف الدولة، تميل إلى استدعاء الخارج كلما عجزت عن إدارة صراعاتها الداخلية. وعندما يصبح التدخل الخارجي جزءًا من الحياة السياسية اليومية، يفقد المجتمع تدريجيًا ثقته بقدرته على إنتاج حلول وطنية. عندئذ تصبح السيادة نفسها قابلة للتفاوض، وتصبح الديمقراطية مرتبطة برضى القوى الدولية، لا بإرادة المواطنين. وهنا يلتقي المنطق الليبرالي المنفلت مع منطق سلطوي جديد، يرى أن الاستقرار أهم من الحرية، وأن الطاعة أهم من المشاركة.

لكن الفاشية اللبنانية، إذا ظهرت، لن تشبه فاشية الثلاثينيات. ستكون أكثر نعومة، وأكثر قانونية، وأكثر ارتباطًا بالاقتصاد العالمي. قد تأتي عبر قوانين استثنائية، وتضييق تدريجي على الإعلام، وتصنيف فئات من اللبنانيين باعتبارها خارج الإجماع الوطني، أو عبر تحويل الأمن إلى القيمة العليا التي تخضع لها جميع القيم الأخرى. إنها فاشية لا تلغي الليبرالية، بل تستخدم لغتها ومؤسساتها لتقييد المجتمع من الداخل.

إن مقاومة هذا الاحتمال لا تكون بالحنين إلى ليبرالية التسعينيات، ولا بالاعتقاد أن مجرد الدفاع عن الاقتصاد الحر يكفي لحماية الديمقراطية. فالديمقراطية تحتاج إلى ما هو أكثر من السوق: تحتاج إلى عدالة اجتماعية، وإلى دولة قادرة، وإلى مساواة أمام القانون، وإلى فضاء عام لا يُختزل في مصالح النخب المالية أو الطائفية. فحين يغيب ذلك كله، لا يبقى أمام الليبرالية سوى أن تتحوّل إلى جهاز دفاع عن الامتيازات، وعندها يصبح الانتقال إلى شكل من أشكال السلطوية مسألة وقت لا أكثر.

لعل أخطر ما يمكن أن يحدث في لبنان ليس أن تنتصر الفاشية على الليبرالية، بل أن يكتشف اللبنانيون، بعد فوات الأوان، أن الفاشية لم تأتِ من خارج الليبرالية، وإنما خرجت من ثنايا، حين فقدت هذه الأخيرة قدرتها على الجمع بين الحرية والعدالة، وبين السوق والمجتمع، وبين الحقوق والسيادة. عندها لا يكون الانهيار مجرّد أزمة سياسية، بل يصبح تحوّلًا في طبيعة النظام نفسه، حيث تبقى الأسماء القديمة، بينما يتغيّر مضمونها بالكامل. ففي التاريخ، كثيرًا ما تموت الأنظمة وهي لا تزال تحمل أسماءها الأولى، وتولد الفاشيات وهي تتحدّث بلغة الحرية.

تقرير

المناطق التجريبية: غطاء لإدارة الاحتلال ومحاصرة خيارات المقاومة

علي حيدر

لم تنجح الحملة السياسية والإعلامية التي تقودها السلطة اللبنانية في حجب حقيقة التفاهمات الأخيرة. فما يُسوَّق للرأي العام على أنه مسار لإنهاء الاحتلال، لا يبدو، عند تفكيك بنوده وآلياته وشروطه، سوى غطاء سياسي لإدارة الاحتلال الإسرائيلي، ومحاصرة خيارات حزب الله عبر «المناطق التجريبية»، ودفع العلاقة بين الدولة والمقاومة نحو لحظة صدام.

ولا يقتصر الهدف على انتزاع إجراءات أمنية محدودة من لبنان، بل يتعداه إلى إعادة صياغة العلاقة السببية بين الاحتلال والمقاومة. فبدل أن يكون الاحتلال هو السبب الذي أوجد المقاومة وكرّس استمرارها، يراد تحويل المقاومة إلى سبب لبقاء الاحتلال، وتحميلها مسؤولية تأخّر الانسحاب الإسرائيلي، بذريعة أنها لم تستكمل ما يُطلب منها من إجراءات أو لم تستجب لشروط السلطة.

وبهذه الهندسة السياسية، تُنقل كرة النار من حضن الاحتلال إلى الداخل اللبناني، بتوقيع رسمي لبناني. فلا تعود إسرائيل القوة المحتلة المطالَبة بالانسحاب، بل تتحوّل إلى جهة تنتظر استيفاء شروطها الأمنية قبل الإقدام على أي خطوة، ويصبح الخلاف داخلياً حول من يعطّل الانسحاب ويتحمّل مسؤولية بقاء الاحتلال.

لماذا غابت كلمة الانسحاب؟

لا يتضمّن الإطار الثلاثي التزاماً صريحاً بانسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية المحتلة، بل يكتفي بالحديث عن «إعادة الانتشار». والفارق في المصطلحات يعكس اختلافاً جوهرياً في الالتزام والمرجعية القانونية والسياسية التي يقوم عليها الاتفاق.

فالحديث عن الانسحاب ينطلق من الإقرار بوجود احتلال، ويترتّب عليه التزام قانوني بإنهاء هذا الاحتلال باعتباره وضعاً غير مشروع، من دون ربط استعادة السيادة اللبنانية بأي شروط أمنية أو سياسية. أمّا إعادة الانتشار فتعني عسكرياً تعديل مواقع القوات وتوزيعها وفق مقتضيات ميدانية، من دون أن يستلزم إنهاء وجودها أو التخلّي عن حرية حركتها وحقّها في التدخل. ولا يغيّر من ذلك الحديث عن إعادة انتشار القوات الإسرائيلية خارج الأراضي اللبنانية، ما دام توقيت هذه الخطوة خاضعاً للتقدير الأمني الإسرائيلي.

لذلك، لم يكن استبعاد مصطلح «الانسحاب» تفصيلاً عابراً، بل كان جزءاً من إعادة تعريف المشكلة. فبدل أن تكون المشكلة احتلالاً يجب إنهاؤه، تصبح وجوداً عسكرياً مرتبطاً بظروف أمنية ينبغي تحسينها قبل تعديل شكله أو نطاقه.

من هنا يمكن فهم الإصرار الأميركي والإسرائيلي على اعتماد «المعيار الأمني» بديلاً من معيار السيادة والحدود. ففي منطق السيادة، يكون السؤال البديهي: متى ينسحب جيش الاحتلال من الأراضي اللبنانية؟ أمّا في منطق الأمن، فيتحوّل السؤال إلى: متى ترى إسرائيل والولايات المتحدة أن الظروف الأمنية باتت تسمح بتغيير مواقع انتشار القوات الإسرائيلية؟ وهذا تحوّل خطير.

فالسؤال الأول ينطلق من حق لبناني ثابت، بينما ينطلق الثاني من حاجة أمنية إسرائيلية متغيّرة. الأول يجعل الانسحاب التزاماً على الاحتلال، أمّا الثاني فيجعله مكافأة مشروطة بحسن سلوك الجانب اللبناني وبمدى تجاوبه مع المطالب الأمنية.

هكذا تنتقل السيادة من مرتبة الحق الثابت إلى مرتبة النتيجة المشروطة بالتقييم الإسرائيلي. ولا يعود خروج الاحتلال واجباً مستقلاً، بل يصبح مرتبطاً بإجراءات تنفّذها الدولة اللبنانية، واختبارات متتالية وشهادات حسن سلوك تمنحها واشنطن وتل أبيب.

والأخطر أن قبول السلطة إسقاط كلمة «الانسحاب» لم يكن مجرد تنازل لغوي، بل موافقة ضمنية على إسقاط المرجعية التي تضع إسرائيل في موقع القوة المحتلة التي يجب أن تخرج. لذلك، لم يكن التنازل عن كلمة فحسب، بل عن المنطق الذي يحكم العملية كلها.

> **قبول السلطة إسقاط كلمة «الانسحاب» موافقة ضمنية على إسقاط المرجعية التي تضع إسرائيل في موقع القوة المحتلة**

المناطق التجريبية: مرحلة أم سقف؟

عندما يُخفَض سقف البحث من الانسحاب إلى إعادة الانتشار، يصبح النقاش محصوراً بما يُسمى «المناطق التجريبية». غير أن هذه المناطق لا تقع بالضرورة ضمن النقاط المحتلة التي يتمسّك بها جيش العدو، بل قد تكون مناطق دخلتها قواته مؤقّتاً، أو لا تمثّل جوهر الاحتلال والنزاع الفعلي.

وهنا تكمن المفارقة: يصبح «إنجاز» السلطة أن الولايات المتحدة أقنعت جيش الاحتلال بالخروج من مناطق غير محتلة بالمعنى السياسي الفعلي، فيما يبقى الاحتلال قائماً في النقاط التي يتمسّك بها.

وبذلك لا تعود المناطق التجريبية مرحلة تقود حتماً إلى انسحاب كامل، بل تتحوّل إلى سقف للمسار. فهي تمنح السلطة صورة إنجاز للتسويق، وتمنح واشنطن أداة لإثبات فاعلية ضغوطها، وتمنح إسرائيل فرصة لإعادة تنظيم وجودها من دون الالتزام بإنهائه.

ولو كان الهدف الحقيقي اختبار قدرة الدولة اللبنانية على بسط سيادتها تمهيداً لإلزام إسرائيل بالانسحاب، لكان المنطقي أن تبدأ التجربة من مناطق محتلة فعلاً. عندها، كان حزب الله سيؤيّد هذا الاتجاه، ويوفّر كل السبل لنجاح الدولة في بسط سلطتها، لأن نجاح التجربة سيدفع إسرائيل، منطقياً وسياسياً، إلى الانتقال نحو انسحاب إضافي. لكنّ اختبار مناطق غير محتلة أو هامشية يكشف أن الهدف ليس اختبار الانسحاب، بل قدرة السلطة على الضغط على المقاومة، ونقل مسؤولية التعطيل إليها.

سابقة 1985: إعادة تنظيم الاحتلال لا إنهاؤه

تقدّم تجربة عام 1985 دليلاً عملياً على معنى «إعادة الانتشار». ففي كانون الثاني من ذلك العام أعلنت إسرائيل إعادة انتشار جيشها على مراحل الى الحدود الدولية، وانسحبت من بعض المناطق، تحت ضغط المقاومة. لكنها لم تنه الاحتلال، بل احتفظت بأجزاء من الجنوب، وأقامت نطاقاً أمنياً خاضعاً لسيطرتها المباشرة وغير المباشرة، واستمر هذا الواقع خمسة عشر عاماً.

وتكشف السابقة أن إعادة الانتشار وسيلة لإعادة تنظيم الاحتلال، وخفض كلفته، وحماية قواته، وتحويله من احتلال واسع ومباشر إلى وجود أكثر مرونة وأقل تعرّضاً للضغط. ولم يكن الانحدار الإسرائيلي اللاحق عام 2000 ثمرة منطق إعادة الانتشار، بل نتيجة الاستنزاف الذي فرضته المقاومة.

لذلك فإن استعادة المصطلح اليوم لا ينبغي أن تُقرأ بوصفها صدفة. فالمشكلة ليست في احتمال تكرار النموذج حرفياً، بل في استعادة منطقه: الانسحاب من مناطق، والتمسّك بأخرى، وإخضاع كل خطوة لمعيار أمني إسرائيلي، وتحويل الوجود العسكري من احتلال يجب إنهاؤه إلى ورقة ضغط خاضعة للإدارة.

من إدارة الاحتلال إلى اختبار السلطة

بهذا المعنى، لا يعود الإطار المطروح إطاراً لإنهاء الاحتلال، بل لإدارته وتنظيمه. تحتفظ إسرائيل بحرية المبادرة وتحديد المخاطر، فيما تلزَم الدولة اللبنانية بإجراءات أمنية وسياسية داخلية، وتبقى الخطوات الإسرائيلية موضع مراجعة وتقييم.

ولا تختبر «المناطق التجريبية» النيات الإسرائيلية بقدر ما تختبر إرادة السلطة اللبنانية وقدرتها على التقدّم في مسار نزع سلاح المقاومة. فالاختبار الفعلي ليس: هل تنسحب إسرائيل؟ بل: إلى أي مدى تستطيع السلطة تنفيذ ما تطالب به واشنطن وتل أبيب داخل لبنان؟

إذا بادرت السلطة إلى الضغط لنزع السلاح، يصبح حزب الله أمام خيارين مُكلِفين: إمّا المواجهة دفاعاً عن سلاحه، بما يفتح خطر الصدام الداخلي، وإمّا التسليم بمسار ينتزع من لبنان عنصر القوة المتوفّر لديه، وأيضاً من دون ضمان الانسحاب الكامل.

وفي الحالتين تكون إسرائيل هي المستفيد. فإذا وقع الصدام، تُستنزف الدولة والمقاومة والمجتمع بعيداً عن مواجهة الاحتلال. وإذا جرى التسليم، تحصل إسرائيل على مطلب استراتيجي من دون أن تقدّم التزاماً صريحاً بالخروج.

المسألة ليست خلافاً على مصطلح، ولا نقاشاً تقنياً حول مراحل انتشار عسكري، بل صراع على تعريف الواقع وتوزيع المسؤوليات. حين تقبل السلطة باستبدال الانسحاب بإعادة الانتشار، فإنها تقبل بأن يكون الاحتلال خاضعاً لإدارة لا واجب الإنهاء. وحين تخضع السيادة للمعيار الأمني الإسرائيلي، فإنها تجعل الحق اللبناني نتيجة مشروطة لا أصلاً ثابتاً.

أمّا الوظيفة الاستراتيجية للمسار، فهي نقل المواجهة من لبنان في مواجهة الاحتلال إلى لبنان في مواجهة نفسه: سلطة تضغط، ومقاومة تُحاصر، واحتلال يراقب من الخارج وينتظر النتائج. فإذا وقع الصدام ربحت إسرائيل بإشغال خصومها بأنفسهم، وإذا جرى التسليم ربحت بنزع عنصر القوة الذي يجعل لبنان مكشوفاً على مخاطر وجودية واستراتيجية في منطقة تتميّز بسيولة المتغيّرات.

هكذا تتحوّل إسرائيل من قوة محتلة إلى طرف يدّعي الدفاع عن أمنه، وتتحوّل المقاومة من ردّ على الاحتلال إلى ذريعة لاستمراره، وتتحوّل السلطة من جهة مُطالَبة بتحرير الأرض إلى أداة لإدارة شروط الاحتلال. والنتيجة ليست استعادة السيادة، بل إعادة تعريفها وفق السقف الذي تسمح به واشنطن وتقبله إسرائيل.

تقرير

مكي يفاوض البنك الدولي منفرداً: قرض بفائدة 5% للتحوّل الرقمي

كان يُفترض أن يناقش مجلس الوزراء، في جلسته مطلع حزيران الماضي، بنداً يتعلق بالموافقة على توقيع اتفاقية قرض بقيمة 150 مليون دولار مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، لتمويل مشروع «تسريع التحوّل الرقمي في لبنان»، على أن تتولى وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية (OMSAR) تنفيذ المشروع والإشراف عليه. إلا أن البند أُجّل، بعدما برزت اعتراضات على آلية التفاوض. وبحسب معلومات، فإن وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية فادي مكّي تفاوض مباشرة مع البنك الدولي على القرض، الذي تبلغ فائدته نحو 5%، من دون المرور بوزارة المالية، الأمر الذي أثار امتعاض وزير المال ياسين جابر، الذي اعتبر أن تجاوز وزارته في ملف من هذا النوع يشكل مخالفة للأصول المعتمدة.

وبحسب البنك الدولي والجهات الرسمية اللبنانية، يهدف القرض إلى تعزيز البنية الرقمية الأساسية في لبنان وتحسين تقديم الخدمات العامة ذات الأولوية، عبر إنشاء بنية آمنة ومرنة لاستضافة البيانات، وتعزيز الأمن السيبراني، وتطوير البنية التحتية الرقمية المشتركة بين القطاعات، إضافة إلى رقمنة الخدمات الحكومية ورفع القدرات والمهارات الرقمية داخل الإدارات العامة.

إلا أن المشروع يثير تساؤلات جدية حول جدوى الاستدانة لتمويل أعمال يجري تنفيذ جزء كبير منها أصلاً عبر برامج ممولة من جهات مانحة. إذ إن معظم الوزارات والإدارات الرسمية تستفيد اليوم من مشاريع مكننة ممولة خارجياً. ففي المديرية العامة للشؤون العقارية، على سبيل المثال، يُنفّذ مشروع ممول بمنحة ألمانية لتطوير السجلات العقارية، فيما يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تنفيذ مشاريع رقمنة عدة، من بينها مكننة أعمال الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، إضافة إلى مشروع خاص بالسجل التجاري. كما أن لجنة الدعم التقني التي أنشأتها هيئة التحقيق الخاصة، وتضم عدداً من السفارات والجهات المانحة، تموّل مشاريع مكننة تشمل النيابات العامة والمحاكم والجمارك وقوى الأمن الداخلي، في إطار تنفيذ لبنان لخطة العمل المطلوبة من مجموعة العمل المالي (FATF) بهدف إخراجه من اللائحة الرمادية. ورغم تعدد هذه المشاريع، فإن لبنان يحتاج فعلياً إلى منصة وطنية موحدة تقود عملية التحوّل الرقمي، شرط أن تندرج جميع المبادرات القائمة تحت مظلتها، وأن تنسجم مع الاستراتيجيتين الوطنيتين للتحول الرقمي والأمن السيبراني اللتين أقرتهما الحكومات السابقة. أما استمرار تنفيذ المشاريع بصورة متفرقة، ومن دون مرجعية موحدة، فلن يؤدي إلا إلى هدر الموارد وتكرار الإنفاق، ما يضع علامات استفهام حول جدوى قرض سيدفع اللبنانيون كلفته، بما في ذلك فوائد تصل إلى نحو 5%.

(مروان بو حيدر)

وفي جميع الأحوال، فإن توقيع اتفاقية القرض لا يعني أن لبنان بات على أعتاب التحوّل الرقمي الشامل. فنجاح أي مشروع من هذا النوع لا يتوقف على توفير التمويل أو شراء الأنظمة الإلكترونية فحسب، بل يحتاج أولاً إلى إدارة عامة تمتلك الكفاءات البشرية القادرة على تشغيل هذه الأنظمة وصيانتها وتطويرها، وهو ما يصطدم بالواقع الحالي للإدارة اللبنانية، التي تعاني نقصاً حاداً في الموارد البشرية والخبرات التقنية. كما أن نجاح التحول الرقمي يفترض وجود إدارة مركزية قادرة على توحيد المعايير، وضمان تكامل الأنظمة بين الوزارات، وتأمين استدامتها وحمايتها، بدلاً من استمرار كل وزارة في العمل وفق مقاربتها الخاصة.

ويبقى الأهم أن المفاوضات التي يجريها الوزير مكّي مع البنك الدولي لا يمكن أن تتجاوز الأصول الدستورية، إذ إن إبرام اتفاقية القرض يستوجب موافقة مجلسي الوزراء والنواب، وفق ما تقتضيه الأصول الدستورية.

(الأخبار)

تقرير

حرب إبادة مُمنهجة ضد المواقع التاريخية

صور وقلاع جبل عامل على قائمة التراث العالمي المُهدّد بالخطر؟

راجانا حمية

يمارس العدو الإسرائيلي حرب إبادة مُمنهجة ضد المواقع التاريخية والأثرية في لبنان، مستكملاً ما بدأه خلال عدوان عام 2024. فمن شمع إلى الشقيف، وما قبلهما وبعدهما، لا يميّز الاحتلال بين مدينة تاريخية وأخرى، ولا بين معلم أثري وآخر. فكل ما يقع في مرمى آلته العسكرية يصبح هدفاً للإبادة والمحو، وهو ما يتكرر منذ الثاني من آذار الماضي في مدينة صور التاريخية ومحيطها الأثري.

ولم يقتصر الاستهداف على البشر، بل طاول الذاكرة والحجر أيضاً. فقد تعرّضت قلاع ومواقع أثرية، من الشقيف إلى شمع وغيرهما، لعمليات تدمير أفقدت بعضها ملامح حقب تاريخية كاملة. وحتى اليوم، لا تزال الأضرار الفعلية بعيدة عن التوثيق الدقيق بسبب استمرار العدوان في الجنوب، ما يجعل التقديرات الحالية أقل بكثير من حجم الخسائر الحقيقية، ولا سيما في ظل عمليات الجرف والنسف التي تواصلها قوات الاحتلال.

وانطلاقاً من الخشية على ما تبقّى من التراث، أطلقت «الجمعية اللبنانية للحفاظ على صور» نداءً عاجلاً

قلعة الشقيف (هيثم الموسوي)

تضمن خمسة مطالب، لا تهدف فقط واختارت الجمعية إطلاق حملتها إلى حماية ما تبقّى من قائمة التراث العالمي المُهدّد بالخطر والزوال. وهو الطلب نفسه الذي تحمله المديرية العامة للآثار في وزارة الثقافة إلى اجتماعات اللجنة، بحسب المديرة الإقليمية للبنان الشمالي والمسؤولة عن تنفيذ اتفاقية لاهاي وبروتوكولها في المديرية، سمر كرم.

وبالتوازي، تعمل المديرية على طرح ملف قلاع جبل عامل لإدراجها على لائحة التراث العالمي، مع طلب تصنيفها أيضاً ضمن قائمة التراث المُهدّد بالخطر. وتشير كرم إلى أن الملف قُدّم بصفة عاجلة، ومن المتوقع أن يناقش في جلسة تعقد الجمعة أو السبت.

وفي انتظار البت في ملفي صور وقلاع جبل عامل، أعادت الجمعية اللبنانية للحفاظ على صور إحياء مطلب قديم يقضي بإعادة اعتماد المحيط الأثري الكامل لمدينة صور كما أقرّته لجنة التراث العالمي عام 1984، قبل أن يُستثنى جزء كبير منه في الخليل شلبي.

> **تعرضت قلاع ومواقع أثرية لعمليات تدمير أفقدت بعضها ملامح حقب تاريخية كاملة**

العين جنوباً، ومن التلال الشرقية، كالمعشوق والرشيدية وغيرهما، حتى البحر غرباً. إلا أن هذا الإطار تقلّص تدريجياً بفعل مشاريع عمرانية ومصالح خاصة، ليقتصر تصنيف التراث العالمي على المواقع المُكتشفة فقط، ما جعل أجزاء واسعة من المحيط الأثري والثقافي للمدينة عرضة للانتهاكات والتدمير خلال السنوات الماضية، ولا سيما في الحروب المتعاقبة.

وفي هذا السياق، دعت الجمعية إلى إرسال بعثة دولية متخصصة لتقييم الأضرار ميدانياً، وإعداد خطة طوارئ شاملة تتضمّن توفير الدعم العلمي والتقني والمالي لإعادة تأهيل المدينة وصون تراثها الثقافي. كما طالبت بإعادة تفعيل حملة اليونسكو لإنقاذ صور وجوارها، التي أطلقت عام 1996، بهدف الحد من أي نشاط يهدّد سلامة المواقع الأثرية.

ولا تقتصر أهمية هذه المطالب على حماية ما تبقّى من المواقع التاريخية، وهي مهمة تبدو شديدة الصعوبة في ظل الهمجية الإسرائيلية، بل تكمن أيضاً في توثيق الجرائم المُرتكبة بحق التراث اللبناني، بما يعزّز موقف لبنان القانوني أمام المحاكم والهيئات الدولية. كما أن إدراج هذه المواقع على قائمة التراث العالمي المُهدّد بالخطر يمنحها مستوى أعلى من الحماية الدولية، ويؤسّس لمسار قانوني يحمّل الاحتلال مسؤولية ما لحقه بها من دمار.

وفي موازاة ذلك، لا تزال المديرية العامة للآثار تنتظر انعقاد الجلسة الخاصة بالنظر في طلب إدراج المواقع الأثرية والتاريخية اللبنانية على قائمة الحماية، والتي رفعتها إلى منظمة اليونسكو، على أن تُعقد، وفق المعطيات، في أواخر الأسبوع الجاري.

تقرير

عتمة شاملة وانقطاع المياه والمازوت في البقاع

الدولة تُريد كهرباء الليطاني!

سامر الحسيني

اعتاد البقاعيون رفع صوتهم في وجه مؤسسة كهرباء لبنان، احتجاجاً على الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي عن بلداتهم وقراهم، التي يعيش معظمها في عتمة شاملة، منذ أسابيع.

واليوم، يحتجّ سكان قرى حوض نهر الليطاني، على محاولة المؤسسة سلبهم حقّهم في الكهرباء التي تنتجها المعامل الكهرومائية، التابعة للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني.

هذه القرى تستفيد حالياً من 12 ساعة تغذية، في حين تريد المؤسسة خفضها إلى خمس ساعات، لزيادة التغذية في بيروت وجبل لبنان. وتمتدّ هذه المنطقة من القرعون صعوداً إلى صغبين وعميق، وإلى قرى في الشوف وإقليم التفاح، ونزولاً إلى مشغرة ولبايا وعيتنيت وعين التينة وزلايا ويحمر وسحمر.

غير أن طلب المؤسسة يواجه معارضةً أهلية، إذ شدّد رئيس بلدية القرعون، خالد البيرابني، على حق هذه القرى بتغذية تصل إلى 20 ساعة، وليس 12 ساعة، مؤكّداً أن هذا الواقع «لم يعد قابلاً للسكوت عنه». ولفت إلى أن الأهالي يستعدّون لتحركات احتجاجية واعتصامات أمام معامل الإنتاج، مع تلويحهم بإقفالها، مؤكداً إجماعهم على رفض تحويل إنتاج منطقتهم إلى مناطق أخرى. وعليه، تتمسّك المصلحة برفضها تخفيض ساعات التغذية الحالية. وتبرّر عدم قدرتها على رفع ساعات التغذية عن 12 ساعة، بأن الواقع المائي الحالي في البحيرة، لا يسمح بإنتاج أكثر من 35 ميغاواط، تكفي لـ 12 ساعة يوماً فقط.

وبعيداً عن قرى حوض نهر الليطاني، تعيش قرى البقاع من الهرمل وصولاً إلى البقاع الغربي في عتمة شاملة، إذ لا يصل إلى البقاعيين فيها أكثر من ساعتي تغذية يومياً في الحدّ الأقصى، فيما تغيب التغذية بالكامل في بعض الأيام. وهو ما ينعكس سلباً على واقع المياه في البقاع، نتيجة اعتماد محطات الضخ على كهرباء المؤسسة.

ويبدو أن الأزمة في الأيام المقبلة ستزيد سوءاً، في ظلّ نفاد مخزون الفيول المُخصّص لتشغيل معامل الكهرباء، رغم أن باخرة فيول ترسو منذ شهر ونصف شهر مقابل لبنان، وتتكبّد الدولة يومياً 25 ألف دولار نتيجة عدم تفريغها.

ولا تقف أزمات البقاعيين عند هذا الحد، فمادة المازوت لا تزال مفقودة. ويقول صاحب شاحنة نقل، عن ذلك، إن تعبئة خزان الوقود في شاحنته «تتطلّب واسطة من البلدية إلى النائب من أجل 200 ليتر مازوت»!

تقرير

صدمة النفط تضرب ما تبقّى من القدرة الشرائية

(هيثم الموسوي)

زينب بزي

ارتفع الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في لبنان بنسبة 10% خلال النصف الأول من عام 2026. وتكشف أرقام إدارة الإحصاء المركزي أنّ استقرار سعر صرف الليرة لم يؤدّ إلى استقرار كلفة المعيشة، إذ أعادت الحرب وتداعياتها ضخّ موجة جديدة من التضخم عبر ارتفاع أسعار النفط والطاقة، من دون أن تقابلها أي سياسة حكومية أو نقدية تحدّ من انتقالها إلى المستهلك.

ولم يبقَ أثر هذه الصدمة محصوراً في أسعار المحروقات. فالاقتصاد الذي يستورد غالبية حاجاته، كالاقتصاد اللبناني، ويعتمد على المحروقات المستوردة لتأمين النقل والكهرباء والإنتاج، تتحوّل أي زيادة في أسعار النفط سريعاً إلى كلفة إضافية تدخل في سعر كل سلعة تصل إلى السوق تقريباً.

تصدّر النقل أبواب الإنفاق الأكثر ارتفاعاً، إذ زاد مؤشره بنسبة 29,07% منذ بداية السنة وهذه الزيادة لا تعني فقط أن المواطن صار يدفع أكثر لقاء التنقّل أو شراء البنزين، بل إنها ترفع أيضاً كلفة نقل المواد الغذائية والبضائع وتشغيل المؤسسات والآليات الزراعية وسلاسل التوزيع. لذلك، يتحوّل ارتفاع المحروقات إلى مضاعف للتضخم، ينتقل من قطاع النقل إلى مجمل الاقتصاد. وجاء بند المياه والكهرباء والغاز والمحروقات الأخرى في المرتبة التالية، بارتفاع بلغ 23,14% منذ بداية السنة. ويكشف ذلك حجم اعتماد الأسر والمؤسسات على مصادر الطاقة الخاصة، خصوصاً المولّدات. فكل

> **تصدّر النقل أبواب الإنفاق الأكثر ارتفاعاً، إذ زاد مؤشره بنسبة 29%**

ارتفاع في سعر المازوت ينعكس على فواتير الكهرباء والمياه، ما يجعل صدمة الطاقة عبئاً مباشراً لا تملك الأسر إمكان تفاديه. كذلك، صعدت أسعار المطاعم والفنادق بنسبة 13% منذ بداية السنة، نتيجة ارتفاع كلفة الطاقة والمواد الأولية والنقل. أمّا أسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية، فارتفعت بنسبة 7,3%. وهكذا، فإنّ البنود التي ترتفع أكثر هي نفسها البنود الأساسية التي لا يمكن تقليصها بسهولة، ولا يمكن الاستغناء عنها، ومن المُفترض أنّها حقوق طبيعية للمواطن في أي دولة.

صحيح أنّ الحرب شكّلت الشرارة الأساسية لموجة الغلاء الأخيرة، إلا أنّ أثرها لم يكن ليبلغ هذا الحجم لو لم يدخل إلى اقتصاد مكشوف، بلا سياسات حماية أو أدوات امتصاص للصدمات. فالدولة لا تستطيع التحكّم بأسعار النفط العالمية، لكنها تستطيع التأثير في طريقة انتقالها إلى السوق المحلية. إلا أنّ السلطة لم تتعامل مع ارتفاع الأسعار بوصفه خطراً اقتصادياً واجتماعياً يحتاج إلى تدخّل. فلا توجد سياسة معلنة للحد من انتقال صدمة الطاقة إلى كلفة المعيشة، ولا آلية تضمن أن تنخفض أسعار السلع عندما تتراجع كلفة الاستيراد أو المحروقات. فالزيادات تنتقل سريعاً إلى المستهلك، بينما لا تنعكس الانخفاضات بالسرعة نفسها. وهذا أساساً ما يتساءل عنه كثر خصوصاً مع كل جدول جديد يظهر فيه تعديلٌ في أسعار المحروقات، فما إن ترتفع أسعار النفط العالمية حتى يصدر الجدول الجديد معلناً الزيادة خلال ساعات، بينما نادراً ما تنخفض الأسعار بالقدر نفسه. عدا أنّ السلطة واصلت استخدام المحروقات أداةً للجباية وتمويل الإنفاق العام. وبذلك، لم تكتفِ بعدم امتصاص الصدمة الخارجية، بل أضافت إليها أعباء محلية من خلال الرسوم المفروضة على البنزين.

في المقابل، يتصرّف مصرف لبنان وكأن تثبيت سعر صرف الدولار يكفي وحده لتحقيق استقرار الأسعار. إلا أن أرقام النصف الأول من السنة تثبت العكس. أي إنّ الاستقرار النقدي الظاهري لم يمنع تآكل القدرة الشرائية، لأن التضخّم جاء هذه المرة من ارتفاع كلفة الطاقة والسلع المستوردة والخدمات المحلية. ومن المهام الأساسية لأي مصرف مركزي، الحفاظ على استقرار الأسعار، لا مجرّد تثبيت سعر الصرف، لكن مصرف لبنان لا يعلن هدفاً واضحاً للتضخّم ولا يعرض سياسة اقتصادية أو نقدية لمواجهته.

وهكذا، لا تعني زيادة الأسعار سوى اقتطاع جزء إضافي من القدرة الشرائية، في وقت بقيت فيه المداخيل ثابتة أو تراجعت، فيما خسر عدد كبير من اللبنانيين مصادر رزقهم كلياً بفعل الحرب، وفق ما أظهره التقرير الأخير لمنظمة العمل الدولية. وعليه، لم تبدأ موجة التضخم من أرضية اقتصادية مستقرة، بل أصابت أسراً كانت مداخيلها متآكلة أو متوقّفة أصلاً. وفي النتيجة، يتحمّل المستهلك الكلفة كاملة، فيما تبقى السلطة، التي تدرك جيداً طبيعة هذه الحلقة، عاجزة عن كسرها، جلّ ما تفعله هو المزيد من الاستدانة لدعم بعض الأسر بمبلغ لا يكاد يكفي قوت أيام معدودة.

◄ وفيات ►

بسم الله الرحمن الرحيم
الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمُ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ.
(صدق الله العلي العظيم)
بكامل التسليم والرضى بقضاء الله تعالى ننعى إليكم وفاة كبيرنا رجل البر والعطاء
المرحوم الفاضل
الحاج عفيف داوود زيات
والدته: المرحومة الحاجة نظيرة برغل.
زوجته: الحاجة إلهام محمد سعيد برغل.
ولده: الحاج محمد زيات زوجته آية ديروان.
بناته: الحاجة حوراء زوجة المهندس محمد رضا حيدر.
الحاجة رانيا زوجة السيد مخلص ممتاز النحاس.
الدكتورة زينة زوجة المهندس عيسى فضل عيسى.
إخوانه المرحوم الحاج سليمان، المرحوم المهندس عباس، المرحوم المناضل محمد والأستاذ علي.
أخواته: المرحومة الحاجة زينب، المرحومة الحاجة مريم، المرحومة القابلة القانونية الحاجة علياء، المرحومة الحاجة سلمى، المرحومة الحاجة نجاة والحاجة سلوى.
تُقبل التعازي في بيروت يوم الجمعة 24 تموز من الساعة الرابعة حتى السابعة بعد الظهر في جمعية التخصص والتوجيه العلمي، الجناح ببيروت.
إنا لله وإنا إليه راجعون.
الأسفون: آل زيات، آل برغل، آل قصير، آل حيدر، آل ديروان، آل النحاس، آل عيسى، آل رضا، آل حاجو، آل خضرا، آل صعيدي، آل حلباوي، آل الأشقر، آل مرتضى وال رعد وعُموم أهالي مدينة صور وأسرتي جمعية المبرات وجمعية التخصص والتوجيه العلمي.

طموح (جمعية التخصص والتوجيه العلمي)
والمؤسسات العاملة في إطارها:
طموح للتنمية الإجتماعية
طموح رعاية المسن
طموح رعاية اليتيم
طموح نادي الخريجين
طموح المنبر الثقافي
تنعى المرحوم
الدكتور أحمد علي عز الدين
عضو مجلس الأمناء ورئيس مؤسسة رعاية اليتيم وعضو الهيئة الإدارية للجمعية لأكثر من أربعين عاماً، وتتقدم من عائلته ومن جميع محبيه باحر التعازي راجين من الله أن يتغمد فقيدنا بواسع رحمته ورضوانه ويسكنه الفسيح من جنانه ويلهمكم جميعاً جميل الصبر والعزاء .
وإنا لله وإنا إليه راجعون

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان
صادر عن دائرة التنفيذ في بيروت.
يُبلغ إلى المطلوب إبلاغه روجيه أبي فاضل مجهول محل الإقامة عملاً بأحكام المادة /409/ م.م. تُنبئكم هذه الدائرة بأن لديها في المعاملة التنفيذية رقم 2026/77 إنذاراً إجرائياً مُوجهاً من طالب التنفيذ خالد فرح ناتجاً عن طلب تنفيذ الحُكم الصادر عن حضرة القاضي المُنفرد المدني في بيروت الناظر في دعاوى الإيجارات تاريخ 2024/10/31 رقم 2024/391 والقاضي بإسقاط حق المُدعى عليه من التمديد القانوني للإيجارة في القسم 4 بلوك /C/ من البناء القائم على العقار رقم /429/ من منطقة رأس بيروت، والإلزام المُدعى عليه بإخلاء وتسليم القسم المذكور للمُدعي.
بالإلزام المُدعى عليه بأن يدفع للمُدعي مبلغ /30000000/ل.ل. كبدل إشغال وتضمين المُدعى عليه كُل النفقات، عدا الفوائد والرسوم والمصاريف.
وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحُضور إليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الإنذار والأوراق المُرفقة به علماً بأن التنفيذ يتم بانقضاء مُهلة عشرين يوم من تاريخ هذا الإعلان وعلى تعليق نسخة عنه وعن الإنذار المذكور على لوحة الإعلانات لدى دائرة تنفيذ بيروت ليُصار بعد انقضاء هذه المُهلة ومُهلة الإنذار البالغة خمسة أيام إلى مُتابعة التنفيذ بحقكم أصولاً حتى الدرجة الأخيرة.
مأمور تنفيذ بيروت
نسرين الحصروني
.....

إعلان
أمانة السجل العقاري في بيروت
طلبت نادين عادل قرداحي وكيلة ممدوحة محي الدين الأحدب سند تمليك بدل ضائع باسم ممدوحة محي الدين الأحدب بالقسم 5 أ من العقار /1083/ منطقة راس بيروت العقارية.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري في بيروت
بالتكليف
جويس عقل
.....

إعلان
أمانة السجل العقاري في بيروت
طلبت رنا سعد دياب الحركة وكيلة رانيا رياض عبد المولى وكيلة مروان جواد جابر سندات تمليك بدل ضائع باسم مروان جواد جابر عن حُصته بالقسم 4 من العقار /1091/ منطقة المصيطبة والقسم 19 من العقار /3247/ منطقة راس بيروت والقسم 12 من العقار /4323/ والأقسام 4 و8 و9 من العقار /5021/ منطقة المزرعة العقارية.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري في بيروت
بالتكليف
باسم حسن
.....

إعلان
أمانة السجل العقاري في بيروت
طلبت نبال وفيق السبع بصفتها وكيلة عن البائع حسن أحمد جابر وبصفتها وكيلة عن المُشترية رفاء عباس السبع سند تمليك بدل عن ضائع باسم البائع حسن أحمد جابر بالقسم 95 من العقار /4054/ منطقة المصيطبة العقارية.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري في بيروت
بالتكليف
جويس عقل
.....

إعلان تبليغ بالنشر
تدعو محكمة الإيجارات في زحلة غُرفة الرئيسة نورما شومان.
المُدعى عليه: عبدالله بولس غانم المجهول محل الإقامة للحُضور شخصياً أو من ينوب عنه قانوناً إلى قلم المحكمة في زحلة، لتبلغ أوراق الدعوى المُقدمة من وليد نديم الصلماني بوكالة المُحامي طوني سليم القاصوف والمُسجلة برقم أساس 2026/38 والذين يطلبان بمُوجبه الحُكم بالزام المُدعى عليه بإخلاء المأجور وتسليمه للمُدعيين لعدم استفادته من حق التمديد لتركه المأجور قبل وفاة والديه والانتقال للعيش في بيروت، ولعلة تركه المأجور مُدة ستة أشهر دون انقطاع وهو مُدين بالبدلات ولانتهاء مُدة تمديد عقد الإيجار لمُرور تسعة سنوات وللمُدعى عليه مُهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر لإبداء مُلاحظاته وإلا فكُل تبليغ يتم لصقاً على إيوان المحكمة يُعتبر صحيحاً باستثناء القرار النهائي.
الكاتبة نسرين الدبس
.....

◄ إعلانات رسمية ►

اعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ
تدعو وزارة المالية- مديرية المالية العامة - مديرية الضريبة على القيمة المضافة – مصلحة العمليات – دائرة خدمات الخاضعين، المكلفين الواردة أسماءهم في الجدول أدناه للحضور إلى دائرة التحصيل في مديرية الضريبة على القيمة المضافة، مبنى وزارة المالية، قرب قصر العدل - شارع كورنيش النهر- بيروت، لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون
شركة ملكو غروب ش.م.م	5839	RR235935171LB
شركة نيو بيبلوس (اجنبي) للسياحة والسفر ش.م.م	6300	RR235935208LB
مؤسسة ريمون خوري للهندسة والمقاولات والتجارة	32831	RR235934176LB
شركة رود رنر- ش .م .م	52245	RR235934689LB
شركة محمود اليمني وشركاه	90814	RR235934794LB
شركة انفوبلوس ش.م.م	96560	RR235934865LB
هاوس اوف باغذ لصاحبها محمد عبد القادر فارس	98851	RR235934896LB
مستودع ادوية سبيفال	106680	RR235931577LB
عاطف كشلي	113654	RR235934485LB
زاريه دردريان - ويندو اند وول	178397	RR235935083LB
سيلفي اوهانس كنتسويان	193744	RR235935154LB
معرض مونتانا للازهار	222736	RR235933502LB
WONDEREIGHT (عبود اميل نصر الله)	230174	RR235933578LB
جان بيار جوزف ابي كرم	230477	RR235908030LB
محطة ابراهيم لصاحبها محمد ايهاب ابراهيم	240057	RR235933618LB
حاتم محمد الرفاعي	242184	RR235932949LB
عزام عمر الماروق	243653	RR235932952LB
طلال ديب الحاج عبيد	243813	RR235932966LB
بوغوص خاجي ارتين قره اوغلانيان	246602	RR235933595LB
مؤسسة لونا كير . Luna Care Est	255857	RR235932983LB
شركة ماركت بلايس ش.م.م	294612	RR235933723LB
مؤسسة شعلان التجارية (مصطفى محمود شعلان)	298019	RR235933768LB
كريا بي ش.م.م	385285	RR235933799LB
I.M.P.D ش.م.م	470299	RR235933839LB
عارف حسن ياسين	531409	RR235933842LB
شركة تسكرا غروب ش.م.م	594045	RR235933856LB
الشركة اللبنانية للمعادن والديكور جي اف ش.م.م	631063	RR235933873LB
مؤسسة فادي مهدي دياب التجارية	817031	RR235932705LB
سرور للدهان الفرني (قاسم محمد سرور)	960988	RR235932745LB
شركة دار شمس للطباعة والنشر ش.م.م.	1444499	RR235933462LB
مؤسسة قاسم التجارية (شادي عبدالله قاسم)	1544801	RR235933476LB
شركة شبيار للمحروقات ش.م.م	1768339	RR235926091LB
SEFI ش.م.م.	1811914	RR235931104LB
وليد اللهيب للتجارة العامة (وليد طعان اللهيب)	1957842	RR235933992LB
شركة ليو غروب هولدنغ ش.م.ل	2253754	RR235932325LB
تاج باي تايلا	2583736	RR235934556LB
الجنوب لتصنيع الزجاج والمرايا ش.م.م	2590567	RR235932232LB
غرين إنرجي ش.م.م	2618946	RR235932229LB
لودينغ ش م م	2715256	RR235930511LB
سامر ريمون قازان	2745641	RR235932690LB
الشاطىء للاسماك ش.م.م	2790209	RR235933096LB
شركة عبدالكريم و محمد صلاح الدين	2859085	RR235933269LB
برو فيول ش.م.م	2930915	RR235933091LB
سام وود - سمير حليم الحاج	2933596	RR235933312LB
شركة جعفر درويش للتجارة الاقمشة ش.م.م.	2979873	RR235933300LB
عون. نت ش.م.م.	3119343	RR235932042LB
RHA COMPANY S.A.R.L	3183883	RR235932113LB
Global Hi Solution S.A.R.L	3185411	RR235932127LB
TOP SECRET S.A.R.L	3375031	RR235933557LB
ذي كوفي روم ش.م.ل	3476611	RR235934193LB
هوريزون فارما ش.م.ل.	3489368	RR235934233LB
سمكة السلطان ش.م.ل	3510038	RR235934264LB
دنيز رياض طحان	3569079	RR235934370LB
ادم للعطور ش.م.م	3603971	RR235934321LB
شيرين بهاء مقصود	3626356	RR235934437LB
Ghassan Abi Fadel Contracting	3727871	RR235931767LB
الشركة الفندقية لبيروت الكبرى ش.م.ل	5678	RR235934936LB
سوندز اند لايتز SOUNDS AND LIGHTS	5949	RR235935185LB
مدينة للهندسة والمقاولات والصناعة والتجارة ش.م.م	13404	RR235935260LB
Le Parqueteur	193077	RR235936883LB
مؤسسة عتريس للسيارات	214056	RR235935392LB
شركة طونيكوم للتعهدات والمقاولات والتجارة ش م م	218430	RR235936937LB
شركة حنا عقل واولاده للتجارة	219234	RR235937098LB
شركة خارنوليان اخوان - ناديكو	219417	RR235936945LB
المدى للتجارة والخدمات لصاحبها حسن محسن سعد	224255	RR236319499LB
سوبيربور (راوي جان مكرزل)	269974	RR235937053LB
مؤسسة زكريا جابر التجارية	282962	RR236318737LB
حدادجيان سكراب اند ميتال (ارتين اغوب حدادجيان)	305930	RR235937138LB
شركة فريش فود ديستريبيوترز ش.م.م	332349	RR235935446LB
شركة ماكولات ومشاوي خليفة الشهية ش.م.م	373281	RR236318785LB
شركة دجو وانطوان فخري التجارية (المنصور)	570019	RR236318635LB
كاي تك ش.م.م	581456	RR236318604LB
سنتر الحسين التجاري	606731	RR235933860LB
فوديتغ ش.م.ل FOODING SAL	727143	RR236318564LB
مؤسسة عون التجارية(لصاحبها علي حمد عون)	932434	RR236319406LB
الشركة التجارية للمقاولات ومواد البناء ش.م.م	988652	RR236318493LB
مؤسسة حيدر (محمد محمود حيدر حسن)	1021859	RR235932759LB
سانتشوري فانس ش.م.ل	1228253	RR235937504LB
سامر حكمت عبدالله	1342357	RR235935741LB
شركة مرهج وشركاه ش.م.م.	1351266	RR235931546LB
كاي اتش بتروليوم ش.م.م	1363066	RR236319264LB
ميديكال تراست ش.م.م.	1377153	RR235937447LB
شركة الليطاني للباطون الجاهز	2112488	RR235936203LB
شركة ام ام سي للتجاره والصناعة ش.م.م.	2398963	RR235936150LB
هيدلابنرز ش.م.م	2449069	RR235935891LB
احمد حلبي	2518085	RR236319635LB
محمد صالح للتجارة والصناعة(محمد صالح)	2529137	RR235935993LB
فواصل ش.م.م	2559052	RR235936251LB
ا تروا ش.م.ل	2569436	RR235936265LB
Y mangement s.a.r.l	2586195	RR235936282LB
Pinustar	2674803	RR235932158LB
709 ميناء الحصن ش.م.ل	2677459	RR236319658LB
انطوان زخيا صفير	2680467	RR235936336LB
عدنان محمد ابو هيكل	2774451	RR235936398LB
دجاست انجيل ش.م.م.	2797933	RR235936129LB
شركة سوبرا لوجيستيكس ش م ل	2830224	RR235936441LB
ميديا كاستر ش م ل	2924659	RR235933215LB
جورج ميشال اسعد سلوم	2966842	RR235933326LB
THE FOOD DEALER S.A.L ذا فود ديلر ش.م.ل	2970570	RR235936486LB
Epitope Diagnostics S.A.L Offshore	2983178	RR235931943LB
SALMAN TRADING	3057927	RR235936101LB
جورج نجيب واكيم صليبا	3061974	RR235936565LB
عبد الرحمن ستيل	3063589	RR235936574LB
بدوي للتجارة	3226201	RR236319445LB
دلتا العالمية	3228219	RR235935715LB
انتر شيدز ش م م	3296875	RR235935636LB
PANELTECH	3310734	RR236319335LB
شركة تي دوبل اي ش.م.م.	3312954	RR236319088LB
FREDDY-S HOUSE	3365753	RR235935582LB
Platinum A to Z شركة	3386060	RR235935579LB
درويش للخدمات	3466732	RR236319131LB
MEET THE VEGANZ S.A.L	3595398	RR236319692LB
علي محمد طعان	3612873	RR235935812LB
عصام الياس يعقوب شلهوب	3633871	RR235933445LB
ربيع نعمان ابي سليمان	3670504	RR236319383LB
رنا نعمان ابي سليمان	3670512	RR236319370LB
صيدلية الاسرة	3709780	RR235935865LB
بيار سمير ثابت	3727624	RR236319366LB
ICONAK GROUP L.L.C ايكوناك غروب ش.م.م	3749061	RR235936035LB
قطيش للتجارة العامة	3754603	RR235935857LB
باين سنتر - ش.م.ل	184437	RR235936849LB
شركة ضو للنقل والتجارة	192812	RR235936870LB
وايت اند وايت ش.م.م	197671	RR236318958LB
خليل ابراهيم هارون	197999	RR235936897LB
شركة ايفل الدولية للتجارة العامة والصناعة والمقاولات ش.م.م	202739	RR235936906LB
مؤسسة غسان شعيتو التجارية	203432	RR235936910LB
مؤسسة الربيع للتجارة العامة	227491	RR235932881LB
شركة الغرا فيكا كومباني ش.م.م	236958	RR235936971LB
شركة الازدهار للاعمال الفنية والديكور ش.م.م	247167	RR235936999LB
مؤسسة محمد كلاكش	257153	RR235937005LB
ايلي اسعد كلثوم رحمة	265682	RR236318873LB
توفيق شكيب القمند التجارية	273335	RR236318754LB
بيروت للانماء والاعمار ش.م.م	295125	RR235937084LB
دومينو سوفتوير ش.م.م Domino Software sarl	301322	RR236319233LB
ش.م.ل بيلنك كوربوايشن	308500	RR236318771LB
مؤسسة نزيه سبع اعين لصاحبها نزيه مصطفى سبع اعين	406911	RR236319255LB
سوناد بيروت ش.م.م	413173	RR236318860LB
شركة BM للتجارة العامة ش.م.م	465703	RR236318666LB
جي سي سولوشن سنتر ش.م.م	472680	RR236318710LB
مؤسسة خليل لتوزيع المحروقات(ديانا ركان الحاج حسن)	570656	RR236318621LB
دار الكترونيكس/مروان صابر درويش	571934	RR236318618LB
دوره ميكانيك DORA MECANIQUE (الغاوني هاريتون كبتليان)	599980	RR236318595LB
Ellajem Tia Touch	609034	RR236318581LB
بياجيني وشركاه ش.م.م	646067	RR236318555LB
يونيفرملي بلوكس ش.م.م	945473	RR236318533LB
معتوق غروب مانجمنت ش.م.ل	1040355	RR235937637LB
نزيه سليمان جبر	1101738	RR235937606LB
صعب كلاس SAAB GLASS (زينة علي ابي صعب)	1139332	RR235937570LB
كوين دارت كالبري منتج	1156098	RR235937566LB
شركة لافيدا انترناشونال ش م م	1166182	RR235937552LB
INTERNATIONAL LINK (حسين حبيب ياسين)	1176025	RR235937549LB
جي ارام ش.م.م JRM SARL	1180129	RR236319216LB
بلماكو (توصية بسيطة)	1193900	RR235937521LB
ايديال بتزول (حسين منير منذر)	1217190	RR235937518LB
شركة فريحه للتجارة والنقل والاستيراد والتصدير ش.م.م	1258146	RR235931461LB
شركة مانيا للتجارة العامة	1261570	RR235937288LB
الشركة اللبنانية للسياحة البيئية ش.م.	1261669	RR235932833LB
امو تي او ش.م.ل الصيانة التقنية المثلى	1263403	RR235937291LB
RAZZOUK STEEL	1295413	RR235937314LB
تاي برنت	1320990	RR235937455LB
شركة كي انتيريارز ان اند انجينيرينغ ش.م.ل	1324287	RR235937331LB
مامون مروان تقي الدين	1498625	RR236319009LB
شركة اماري شوبينغ بلازا	1555871	RR236319026LB
مؤسسة الجميلة	2001285	RR235934043LB
البسام Z للاستيراد والتصدير ش م م	2418292	RR236318961LB
شركة NEVADA S A L	2445298	RR236318927LB
عبد العزيز حماد المحمد	2478703	RR235935931LB
SAVEWAY (سامي سليم معتقي)	2577339	RR235936279LB
بلوك تك لاين ش م م	2612723	RR235937230LB
شركة درويش غروب ش م م	2620459	RR235937420LB
ابفولوشن للهندسة ش.م.ل	2634991	RR235937345LB
نعمان ترايدينغ ش.م.م	2644609	RR235937416LB
مجموعة المقدم ش.م.ل	2656976	RR235937362LB
مكتبة ا ب ج د ش م م	2687335	RR235937402LB
جورج جان دميرجيان	2692359	RR235937376LB
شركة الطاقة والتحكم ش.م.م	2735975	RR235936353LB
شركة السبعين ش م م	2744659	RR235936367LB
زوايا ميديا برو انترناشيونال ش.م.م	2912199	RR235936469LB
كيدروس ش.م.م	3031925	RR235935830LB
ليتوس ش.م.ل	3292357	RR236319220LB
غسان عبدالقادر عجاج	3316614	RR235936716LB
ليلكوم	3319073	RR236319065LB
شركة بزي للاغذية ومواد التجميل ش.م.م بي اف سي ش.م.م	3321117	RR235936720LB
الاوربنتال ستار	3328386	RR235936733LB
اشقودره	3328807	RR236319221LB
SAHA EMPORT AND EXPORT	3354950	RR235936755LB
شركة فبركة ستودبوز ش.م.م.	3365835	RR236319318LB
شركة تايرز بلاس اوتوموتيف ش.م.م	3369176	RR236319159LB
شركة هنغري بي ش م م	3450975	RR236319145LB
متبرك	3469274	RR235935503LB
لافو ش.م.م	3511268	RR236318900LB
FANCY TRAVEL S.A.R.L	3581761	RR236319193LB
ذا تامبو مانجمنت ش.م.ل.	3588887	RR236318989LB
QUALITY CONSTRUCTION AND SERVICES S. A. R. L QCS	3616817	RR235934406LB
شركة مواسم الخير التجارية وسام عبد الرحمن البب و شركاه	3672937	RR235936631LB
علام محمد اسماعيل الشيخ	3675523	RR235936645LB
السبيل غروب ش.م.م	3686014	RR236319295LB
مؤسسة انطوان اميل الهير	3689487	RR235936659LB

على الغلاف

حصيلة هزيلة للضربات الأميركية

واشنطن تفشل في انتزاع «هرمز»

طهران - **محمد خواجوني**

تتواصل الهجمات الأميركية ضدّ إيران، في محاولة يائسة لانتزاع التحكّم بمضيق هرمز من الأيدي الإيرانية. غير أن الواقع الميداني يثبت عقم هذا الرهان، في ظلّ عدم إحراز أيّ تقدّم يقرّب واشنطن من هدفها المعلن. وتؤكد معطيات شركة «كبلر» المتخصّصة في بيانات الملاحة البحرية الصادرة، أمس، أن ميزان القوى في المضيق لا يزال يميل لصالح طهران؛ إذ سلكت 6 ناقلات وسفن شحن المسار الإيراني، الإثنين، فيما لم تتمكّن سفينة واحدة فقط من العبور نتيجة الحصار الأميركي. والمثير في هذا السياق، أن اثنتين من تلك السفن مدرجتان على قوائم العقوبات الأميركية، ما يجعل تمريرهما بمثابة مكسب لإرادة تحدّي الولايات المتحدة. وبحسب تقرير الشركة، سُجّل انخفاض طفيف في حركة العبور، حيث كانت عبرت 8 سفن في اليوم السابق.

وتعود الجولة الراهنة من الاشتباك المفتوح، إلى احتجاج طهران الحازم على محاولات واشنطن ومسقط شقّ ممرّ مائي بديل في الجانب الجنوبي من مضيق هرمز. وجاء ردّ الفعل الإيراني على ذلك، عبر استهداف السفن السالكة للممرّ المذكور، استناداً إلى قراءة طهران للبند الخامس من «مذكرة التفاهم»، والذي ترى أنه يمنحها الصلاحية الحصرية لإدارة الملاحة وتحديد مسارات العبور في المضيق. وبناءً عليه، اعتبرت إيران أن فرض المسار الجنوبي من دون تنسيق معها، يمثّل انتهاكاً صريحاً على التفاهمات، وخرقاً لبنودها.

ويبدو أن كلّ الغارات الأميركية المكثّفة التي استهدفت البنى التحتية والمنشآت العسكرية والاتصالية في المدن الساحلية الإيرانية المطلّة على المضيق، لم تنجح في ثني طهران عن استراتيجيتها. إذ تُلقي إيران بكامل ثقلها العسكري واللوجستي في الميدان لتثبيت حضورها، مؤكّدة عدم سماحها بانتزاع ورقة السيطرة

> **لا تزال المساعي القطرية والباكستانية لاحتواء التصعيد تراوح مكانها**

على هذا الشريان الاستراتيجي منها. وفي خطوة حملت طابع استعراض القوة وإثبات القدرة على التحكّم بـ«هرمز»، تفقّد قائد القوة البرية لـ«الحرس الثوري»، العميد محمد كرمي، أمس، على متن قارب سريع، الوحدات الإيرانية المنتشرة على خطّ الساحل وجزر هرمز.

وخلال هذه الجولة ذات الدلالات الميدانية الواضحة، أكد كرمي أن القوات المسلحة الإيرانية تراقب بدقة التحرّكات «العابرة للإقليم»، وتعمل بشكل مستمر على إعادة تموضع وتعزيز قدراتها الدفاعية لإحباط أيّ تهديد، معلناً جاهزية طهران للردّ الصارم على أيّ مغامرة أو «أعمال شرّيرة» يُقدم عليها الجيش الأميركي.

ولم تقتصر الرسائل الإيرانية على الجانب الاستعراضي؛ إذ كشفت وكالة «تسنيم» التابعة لـ«الحرس الثوري» عن استهداف القوات الإيرانية ناقلة نفط كويتية كانت تحاول عبور الممرّ الأميركي - العماني المستحدث. ووفقاً للتقرير، تعمّدت الناقلة، ليل الإثنين، إطفاء نظام التعريف التلقائي (AIS) للتسلّل عبر المسار الجنوبي للمضيق، قبل أن تطاولها الضربات الإيرانية. واعتبرت الوكالة أن هذه العملية تؤكّد أن مناورات التمويه والتخفّي لن تمنع استهداف السفن المخالفة، ولن تنجح في النيل من السيادة الإيرانية على المضيق. والجدير ذكره أن الناقلة الكويتية كانت الثالثة التي يجري استهدافها في مياه المنطقة خلال 24 ساعة فقط. وبالتوازي مع اشتعال جبهة البحر، نقل «التلفزيون الإيراني» حصيلة لافتة لعمليات قصف القواعد الأميركية في الإقليم خلال 24 ساعة؛ إذ تعرّضت 4 قواعد في البحرين، وثلاث في الكويت، واثنتان في الأردن، لضربات صاروخية وبالمسيّرات نفّذتها القوات المسلّحة الإيرانية، في توسيع نوعي لدائرة النار، ردّاً على الغارات الأميركية الأخيرة.

وعلى المستوى الدبلوماسي، لا تزال المساعي القطرية والباكستانية المبذولة لاحتواء التصعيد بين طهران وواشنطن تراوح مكانها، وسط عجز عن تحقيق اختراق إلى الآن، بغذّيه جدار عالٍ من انعدام الثقة وهوّة كبيرة في تفسير تفاهمات 18 حزيران. وتتمحور المبادرة الجديدة المطروحة حول هدنة مؤقّتة لمدّة عشرة أيام، يُراد لها أن تكون نافذة لتهدئة الميدان، وتمهيد الطريق لعودة الطرفين إلى تلك التفاهمات. وفي هذا السياق، شهدت إسلام آباد تحركات مكّثفة لوزير الداخلية الإيراني، إسكندر مؤمني، الذي أجرى مباحثات رفيعة المستوى مع قائد الجيش الباكستاني، الفريق أول عاصم منير، ورئيس الوزراء شهباز شريف، باعتبارهما من الركائز الأساسية في عملية الوساطة. ومن جهته، أعرب شريف عن قلقه من التصعيد في منطقة الخليج، داعياً الأطراف إلى ضبط النفس والامتناع عن أيّ عمل يزعزع الاستقرار، مضيفاً «أننا سنواصل دورنا في الوساطة وملتزمون بالسلام والاستقرار الإقليميين».

إيران تكثّف استهداف القواعد الأميركية في الخليج (من الويب)

أما الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، فادّعى، خلافاً لما كشفه تقرير «كبلر»، أن «الحصار في مضيق هرمز متواصل ولا أحد يَعبر»، مضيفاً أن «الوضع في المضيق لن يكون له أيّ تأثير على الانتخابات النصفية الأميركية». وتابع أن «إيران لا يمكنها امتلاك سلاح نووي، ولن تفعل ذلك. وقوّضنا قدراتها بشكل كبير»، محذراً من أن «أيّ موقع نووي قد يفكّر الإيرانيون في إعادة تفعيله، سنضربه من جديد»، في تلميح إلى موقع «جبل الفأس». وادّعى أن «هناك حواراً خلف الكواليس مع إيران، وهم يريدون إنهاء الأمر لأنه يتمّ تدميرهم»، مكرراً القول إن «اتفاقنا الجديد سيكون بمثابة جدار منيع، فلا يمكن لإيران امتلاك سلاح نووي حالياً وستحتاج سنوات لإنتاجه». كما تطرّق ترامب إلى الحصار البحري الذي أعلنت صنعاء فرضه على السعودية، قائلاً إنه «إذا حصل شيء في باب المندب، فسنتعامل معه. وقد فعلنا ذلك من قبل مع الحوثيين»، مضيفاً «(أننا) نفّذنا لنحو 45 يوماً إجراءات قوية للغاية ضدّ الحوثيين. ولم نشهد أيّ مشاكل معهم منذ ذلك الحين».

هذه الورقة على جبهتَين: إعادة ربط قيادته بالمواجهة المباشرة مع طهران، في ظلّ ما يبدو أنه تهميش أميركي له، ومنحه هامش مناورة أوسع على بُعد مئة يوم من إجراء انتخابات «الكنيست» التي تشير استطلاعات الرأي إلى أنه يتّجه نحو خسارة مؤكّدة فيها.

إزاء كلّ ما تَقدّم، تبرز جملة أسئلة جوهرية، تبدو جميعها بلا إجابات حاسمة: هل تؤدّي مُتغيّرات المواجهة المحدودة الحالية مع إيران إلى تغيير موقف الولايات المتحدة ودفعها نحو خوض مواجهة واسعة، وهو الرهان الذي تعقد عليه إسرائيل آمالها؟ وهل الحسابات الانتخابية الضيّقة هي التي تقود سياسة تل أبيب تجاه طهران، أم المصالح العليا للدولة العبرية؟ وهل التدخّل الإسرائيلي المؤقّت سيحرف الهدف النهائي لترامب المتمثّل في العودة السريعة إلى طاولة المفاوضات؟ وأمّا السؤال الأكثر إلحاحاً، فهو ما إذا كان الثمن الذي ستدفعه إسرائيل في سيناريو التدخّل في الحرب، والمتمثّل في تعرّضها لهجمات إيرانية مباشرة، على غرار ما تشهده حالياً دول الجوار الإيراني في الخليج، يبرّره العائد السياسي المؤقّت والهش، الذي لن يغيّر الكثير من معطيات المواجهة ونتائجها.

> **لا تملك إسرائيل خيارات كثيرة لتغيير الواقع، وهي مُجبرة على الانتظار على هامش الأحداث**

حسابات نتنياهو. فالتصعيد العسكري الدائر في الخليج، على النقيض من المأزق الاستراتيجي العام للمواجهة، يمثّل ورقة سياسية ودعائية بالغة الأهمية بالنسبة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي، إذ تخدمه

تحريض على توسيع نطاق المواجهة

معركة «هرمز» لا تروق إسرائيل

يسعى نتنياهو حالياً إلى إيجاد أوراق ضغط جديدة لدفع واشنطن نحو تشديد موقفها (من الويب)

يحيى دبوق

تَنظر إسرائيل إلى التصعيد الدائر حالياً بين الولايات المتحدة وإيران، بعينَي التفاؤل بالانزلاق نحو حرب شاملة، وفي الوقت نفسه القلق من عناوين هذا التصعيد وملاآته. فالنسبة إلى تل أبيب، يُبعِد التصعيد شبح العودة إلى المسار التفاوضي، ويؤجّل احتمال التوصّل إلى اتفاق «كارثي»، لكن في الوقت نفسه، يمثّل قتال واشنطن لتأمين حرية الملاحة في مضيق هرمز وكسر قبضة طهران عليه، انحرافاً جذرياً عن الأهداف الابتدائية للحرب. ويعني هذا التحوّل، من وجهة نظر إسرائيل، تجميد أو ترحيل حسم الملفّ النووي الإيراني، الذي يمثّل الهاجس الأكبر والأولوية المطلقة لصنّاع القرار في تل أبيب، وهو ما سيمنح طهران مزيداً من الوقت الكافي لإعادة بناء قدراتها وتطوير برامجها وتعزيز دفاعاتها. أمّا السيناريو الثاني، فتوصُّل واشنطن وطهران إلى تفاهمات سرّية أو مُعلنة تنهي دورة التصعيد الحالية، الأمر الذي سيمثّل ضربة قاسية للاستراتيجية الإسرائيلية التي راهنت على إبقاء الملف الإيراني مفتوحاً وملتهباً. وبالنسبة إلى السيناريو الثالث، فهو المُفضّل لدى تل أبيب، ويقوم على خروج التصعيد عن السيطرة، على نحو يدفع واشنطن إلى تدخّل عسكري واسع النطاق؛ لكنّ هذا الاحتمال يبقى مرهوناً بمتغيّرات وظروف لا تتحكّم بها إسرائيل.

بناءً عليه، تسعى إسرائيل حالياً إلى إيجاد أوراق ضغط جديدة لدفع الولايات المتحدة نحو تشديد موقفها وحملها على التعامل مع الملف الذي يحظى بالأولوية القصوى لدى تل أبيب، وإن كان لا يمكن الرهان على هذه الأوراق بشكل كامل. ويشمل هذا الجهد تسريب معلومات استخباراتية حسّاسة، وتفعيل قنوات تواصل مع حلفاء في الكونغرس والإدارة، والتصعيد الإقليمي في ملفّات أخرى مرتبطة بإيران، أو حتى السعي لعقد لقاء بين رئيس وزراء إسرائيل، بنيامين نتنياهو، والرئيس الأميركي، دونالد ترامب، قد يفضي نظرياً إلى تغيير في سياسات الأخير. ومن ضمن تلك المحاولات، يأتي الكشف عن تقييم استخباراتي إسرائيلي نشرته صحيفة «وول ستريت جورنال» أخيراً، حول نقل إيران آلاف أجهزة الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم إلى آفاق عميقة داخل موقع قريب من منشأة «نطنز».

ولا يقتصر الهدف من تلك المساعي على الضغط على الولايات المتحدة، بل يمتدّ ليشمل أبعاداً داخلية تحرّك

نقل معدّات عسكرية من الخليج إلى إسرائيل

تل أبيب تبحث سيناريوات التصعيد

تتّجه المواجهة الأميركية مع إيران نحو مرحلة أشدّ حدّة، وسط تقديرات إسرائيلية بأن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، يقترب من اتّخاذ قرار بتوسيع نطاق الهجمات خلال الأيام المقبلة. وفي انتظار حسم ترامب خياره النهائي، يتقلّص هامش المناورة تدريجياً، بين قبول وقف مؤقّت لإطلاق النار، والعودة إلى حملة عسكرية واسعة قد تجد إسرائيل نفسها منخرطة فيها إذا ما بادرت طهران إلى استهداف الكيان.

وفي هذا السياق، عقد «الكابينت»، أول من أمس، اجتماعاً استمرّ نحو ست ساعات، خُصّص لبحث سيناريوات التصعيد المحتملة، وتخلّله اتصال بين رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، ووزير الخارجية الأميركي، ماركو روبيو. ونقلت «القناة 12» عن مسؤول إسرائيلي قوله إن «مصلحة إسرائيل في أيّ مواجهة جديدة تتوقف على طبيعتها وأهدافها»، وإن «تل أبيب لا تريد الانجرار إلى معركة قصيرة تنتهي بعد أيام من دون تحقيق نتائج حاسمة».

وبحسب إحاطة قُدّمت إلى المستوى السياسي الإسرائيلي، لم يتّخذ ترامب قراره النهائي بعد، إلا أنه يميل إلى تحميل إيران «ثمناً باهظاً»، فيما ترتفع احتمالات توسيع بنك الأهداف ليشمل «منشآت حيوية ومسؤولين إيرانيين كباراً». وتقدّر الأجهزة الإسرائيلية أن استهداف هذه المواقع والشخصيات «قد يدفع إيران إلى إطلاق صواريخ نحو إسرائيل».

وكانت أفادت «هيئة البث الإسرائيلية»، نقلاً عن مصدرين أمنيّين، أحدهما إسرائيلي والآخر أميركي، بأن «واشنطن أبلغت تل أبيب بنيّتها تصعيد هجماتها على إيران خلال الأيام القليلة المقبلة». غير أن الإدارة الأميركية لا تزال تفضّل، في المرحلة الحالية، «إبقاء إسرائيل خارج دائرة الهجمات»، حتى لا تستجلب ردّاً إيرانياً على الأراضي المحتلّة؛ إذ إن هكذا ردّ سيَعقبه هجوم إسرائيلي واسع داخل إيران، وهو ما قد يحوّل الحملة الأميركية المحدودة إلى حرب إقليمية مفتوحة.

من جهته، نقل مراسل الشؤون السياسية في قناة «i24NEWS»، غاي عزريئيل، عن مصادر أمنية مطّلعة على المحادثات مع الإدارة الأميركية، أن «الخطط العملياتية باتت جاهزة، ولا تنتظر سوى قرار ترامب بشأن المراحل المقبلة». وتعزّزت هذه المعطيات بتصريحات عضو «الكنيست» عن «الليكود»، موشيه سعادة، الذي تحدّث عن احتمال وقوع «حدث» مرتبط بإيران خلال الأسبوع الجاري. كذلك، نقلت شبكة «فوكس

> **الجيش الأميركي يعتزم نشر ما يصل إلى 100 طائرة للتزوّد بالوقود في إسرائيل**

نيوز» عن مسؤول أميركي رفيع قوله إن «إسرائيل قد تنضمّ إلى القتال إذا قرّر ترامب العودة إلى حملة عسكرية واسعة».

ولا يبدو أن الحكومة الإسرائيلية موحّدة في شأن الانضمام إلى الحملة الأميركية. إذ رأى وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، أن «إسرائيل لا مصلحة لها حالياً في دخول الحرب»، وأن بقاء المواجهة ضمن نطاق عمليات أميركية محدودة وحصار بحري يمثّل «السيناريو الأنسب لها». واعتبر أن «الهدف الأبعد ينبغي أن يكون إسقاط النظام الإيراني عبر دفعه نحو انهيار اقتصادي»، مقرّاً بـ«عدم وجود تطابق كامل بين تل أبيب وواشنطن في هذا الشأن». وفي المقابل، دعا وزير التعليم، يوآف كيش، إلى «استكمال المهمّة» وتوجيه ضربة قاسية إلى منشآت الطاقة والبنى التحتية الإيرانية، معتبراً أن «ذلك قد يسرّع سقوط النظام».

ويعكس تباين الموقفَين نقاشاً أوسع داخل إسرائيل، بين تيار يدعو إلى التدخّل المباشر، وآخر يفضّل الاكتفاء بدعم العمليات الأميركية والاستعداد للردّ إذا ما وسّعت إيران دائرة المواجهة. ورغم هذا الخلاف، يسود في المرحلة الحالية تفاهم أميركي - إسرائيلي على عدم مشاركة تل أبيب مباشرة في الهجمات، في مقابل اتفاق على أن تردّ الأخيرة بقوة إذا ما تعرّض الكيان للقصف.

في غضون ذلك، يتواصل الحشد العسكري الأميركي في المنطقة. وبحسب «هيئة البث الإسرائيلية»، نقلت الولايات المتحدة، خلال 24 ساعة، معدّات وذخائر إضافية إلى إسرائيل لدعم الطائرات الحربية الأميركية، فيما وصلت أكثر من 10 طائرات للتزوّد بالوقود قادمة من أوروبا ومن «قاعدة العديد» في قطر. ونقل موقع «والا» عن مصدر في سلاح الجو الإسرائيلي أن «الجيش الأميركي يعتزم نشر ما يصل إلى مئة طائرة للتزوّد بالوقود في القواعد العسكرية الإسرائيلية ومطار رامون، مع احتمال استخدام مطار اللد، إذا ما قرّرت واشنطن تكثيف هجماتها». وبحسب مصادر عسكرية إسرائيلية، فإن «إبقاء هذه الطائرات داخل إسرائيل يوفّر لها حماية أكبر مقارنة بقائها في قواعد دول الخليج، ولا سيما في حال عودة الولايات المتحدة إلى قتال واسع». إلا أن هذا الانتشار يحمل، في المقابل، مخاطر إضافية؛ إذ قد يمنح إيران ذريعة لاستهداف الكيان. ونقلت «يسرائيل هيوم» عن مصدر أمني إسرائيلي قوله إن «القوات الأميركية نقلت أجزاء من انتشارها من الخليج إلى الأردن لإبعادها عن مدى الصواريخ الإيرانية، قبل أن تلاحقها الهجمات إلى هناك». وأضاف أن «استضافة إسرائيل طائرات ومنشآت عسكرية أميركية قد تضعها ضمن بنك الأهداف الإيراني».

(الأخبار)

ترامب يكرّر تهديده بضرب «جبل الفأس»

زعم الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أمس، أن إيران ستحتاج إلى ما بين 20 و25 عاماً، لإعادة البناء بعد الأضرار التي لحقت بها، وأن عدم مهاجمة منشآتها كان سيتيح لها امتلاك سلاح نووي واستخدامه ضدّ إسرائيل ودول أخرى في المنطقة. وإذ أعلن أن «الحملة ضدّها لم تنتهِ»، فقد هدّد مرّة أخرى بقصف منشأة نووية جديدة تحت الأرض، أُشير إليها في تقارير مختلفة باسم «جبل الفأس» أو «هماكوش»، مضيفاً أن «الضربة عليها قد تقع قريباً جداً». ومنذ أيام، باتت هذه المنشأة المزعومة محور اهتمام الأوساط الاستخباراتية والإعلامية الأميركية والإسرائيلية. إذ نقلت «يديعوت أحرونوت» تقديرات تفيد بأن «إيران نقلت إليها أجهزة طرد مركزي منذ خريف عام 2025»، فيما لا يزال الغموض يحيط بطبيعة النشاط داخلها، وما إذا كانت مخصّصة لحماية المعدّات النووية أو لتخصيب اليورانيوم وتجميع ما يُزعم أنه «سلاح نووي».

ووفق معلومات أوردتها «إذاعة الجيش الإسرائيلي» نقلاً عن معهد أبحاث يرأسه الخبير النووي ديفيد ألبرايت، تتكوّن المنشأة من مجمع أنفاق بدأ بناؤه عام 2020، أي بعد عامَين من انسحاب ترامب من الاتفاق النووي وتسريع إيران برنامجها. وبحسب تلك المعلومات نفسها، حُفرت الأنفاق داخل جبل من الغرانيت، فيما قالت طهران خلال مرحلة البناء إن القاعات مخصّصة لاستيعاب تجميع أجهزة الطرد المركزي المتقدّمة التي كانت فوق سطح الأرض في «نطنز». ويهدف بناء «جبل الفأس»، وفق التقديرات الإسرائيلية، إلى استيعاب آلاف أجهزة الطرد المتطوّرة التي كان يفترض استخدامها بعد انتهاء القيود التي فرضها الاتفاق النووي على تخصيب اليورانيوم. ويضمّ الموقع، طبقاً للمصادر الإسرائيلية، مدخلَين يقودان إلى داخل الجبل، على عمق لا يقلّ عن 100 متر، فيما يبلغ فرق الارتفاع بين المدخل الشرقي والقمة 145 متراً، وبين المدخل الغربي والقمة نحو 100 متر، ما قد يشير إلى وجود مستويات متعدّدة.

ولم تتعرّض المنشأة لهجوم مباشر خلال حربَي عامي 2025 و2026، باستثناء غارة استهدفت مركبة قريبة يُرجح ارتباطها بالدفاع الجوي. ولا يزال مدى تحصين الموقع ضدّ القصف غير محسوم، إلا أن المعهد الإسرائيلي أشار إلى «نقاط ضعف محتملة»، بينها شبكات الكهرباء والتهوئة والتدفئة والتبريد، إضافة إلى العاملين في التشغيل والإمداد. وتربط إسرائيل والولايات المتحدة بين استهداف المنشأة ومحاولة منع إيران من استعادة برنامجها النووي. غير أن التهديد بقصف موقع يقع على عمق كبير داخل جبل، بالتوازي مع استهداف بنى الطاقة والصناعة وطرق النقل، يرفع احتمال انتقال المواجهة من حملة جوية محدودة، إلى حرب واسعة تشمل إسرائيل ودول الخليج والبحر الأحمر، وهو ما لا يُعلم مدى استعداد الولايات المتحدة تحديداً له.

(الأخبار)

على الغلاف

إعادة سفن سعودية من «باب المندب» صنعاء تبدأ تطبيق الحصار

صنعاء ستوسّع الحصار على السعودية ليشمل البحر العربي والمحيط الهندي (من الويب)

صنعاء - **رشيد الحداد**

بالتزامن مع توجيه «مركز تنسيق العمليات الإنسانية» التابع لقوات صنعاء، رسائل إلى عشرات الشركات الملاحية العاملة في النقل البحري من وإلى الموانئ السعودية، حذّرها فيها من مخاطر الإبحار إلى ميناءَي ينبع وجدة، أغلقت القوات البحرية اليمنية البحر الأحمر ومضيق باب المندب أمام السفن التجارية وناقلات النفط السعودية، خلال الساعات الماضية.

وأفادت مصادر يمنية بأن قوات صنعاء، التي أكدت أن معادلة «الحصار بالحصار» لن تتوقّف عند الحصار البحري بل سوف تمتدّ إلى الحظر الجوي، في حال استمرار الجانب السعودي في رفض «المطالب اليمنية المشروعة» أو تجديده التصعيد العسكري على اليمن»، تمكّنت، أمس، من منع عدد من السفن السعودية من المرور في البحر الأحمر، وأعادت ناقلات نفط تابعة للمملكة كانت تحاول المرور عبر مضيق باب المندب. وأكد مصدر عسكري في وزارة الدفاع في صنعاء، مساء أمس، تمكّن القوات البحرية من منع 6 سفن من المرور إلى الموانئ السعودية، وذلك بحسب وكالة الأنباء اليمنية «سبأ». وكانت أكدت وكالة «رويترز» اعتراض ناقلتَي نفط محمّلتَين بالخام السعودي، وإجبارهما على العودة بعد أن تمّ منعهما من العبور عبر المضيق.

وسبق أن بدأت قوات صنعاء، التي تعتمد مسار التضييق المتدرّج على السفن السعودية في البحر الأحمر، مساء أول من أمس، بتوجيه تحذيرات عبر قنوات الاتصال اللاسلكي بشأن الحظر المعلن على الملاحة السعودية، أكدت فيها أنه «في حال عدم الامتثال لقرار القوات المسلحة اليمنية، ستكون هذه السفن هدفاً لنا». وتعدّ رسائل التحذير وعمليات اعتراض الناقلات خطوة أولى، سوف تليها خطوات تهدف جميعها إلى تشديد الحصار وإفراغ أهمّ موانئ المملكة الواقعة على البحر الأحمر من الحركة الملاحية بشكل كلّي.

> **قوات صنعاء سوف تتّخذ خطوات مدروسة لخنق الموانئ السعودية**

وأكد مصدر عسكري في صنعاء، لـ«الأخبار»، أن «الحصار المفروض على الموانئ السعودية يهدف إلى تشديد الضغط على صادرات المملكة وواردااتها في البحر الأحمر حتى تستجيب للمطالب اليمنية المشروعة من دون قيد أو شرط». وأشار إلى أن «قوات صنعاء سوف تتّخذ خطوات مدروسة لخنق الموانئ السعودية»، موضحاً أن «معادلة الحصار لن تتوقّف عند منع السفن المملوكة للسعودية أو التي تعمل لصالح شركات شحن سعودية أو المتّجهة إلى موانئ المملكة في البحر الأحمر، بل ستأخذ مسارات تصعيد أوسع قد تمتدّ إلى البحر العربي وصولاً إلى أقصى نقطة في المحيط الهندي». ووفق المصدر، فإن «الوقت لا يزال متاحاً أمام السعودية لتجنّب تداعيات الحصار على اقتصادها، وذلك برفع الحصار كلياً عن الموانئ والمطارات اليمنية، ومعالجة ملف المرتّبات والملفات الإنسانية في أسرع وقت، وتمكين اليمنيين من إدارة ثرواتهم السيادية».

وفي الوقت الذي حذّرت فيه شركة «أمبري» البريطانية للأمن البحري من ارتفاع مخاطر تعرّض السفن المرتبطة بالسعودية لهجمات يمنية في أثناء إبحارها في البحر الأحمر وخليج عدن، داعيةً الشركات الملاحية الدولية إلى مراجعة ارتباطات سفنها بالموانئ السعودية، أفادت «رويترز» بأن قرار «أنصار الله» حظر الملاحة على المملكة أدى إلى ارتفاع كلفة التأمين على السفن في البحر الأحمر، من 0,3% إلى 0,75% من قيمة السفينة.

وفي الرياض، أعلن مجلس الوزراء السعودي، خلال اجتماعه أمس، «اتخاذ المملكة الإجراءات الحازمة لحماية أمنها وسفنها، بما يتوافق مع القانون الدولي»، قائلاً، في بيان، إنه يدين «ادعاءات مليشيا الحوثي الإرهابية الباطلة واتهاماتها الكاذبة التي لا تستند إلى أي أساس» بأن السعودية تفرض حصاراً على اليمن. كما دان ما سمّاه «انخراط مليشيا في الصراع في المنطقة لدعم أجندتها وأهدافها المشؤومة».

وكانت ادّعت وزارة الخارجية السعودية في بيان، مساء الإثنين، أنه لا علاقة للمملكة بالحصار البحري والجوي الذي يعانيه اليمن، وقالت إن الرياض «تنفّذ القرار الدولي 2216 الصادر عن مجلس الأمن والقرار الصادر بحظر استيراد السلاح ومنع وصوله إلى حركة الحوثيين». إلا أن صنعاء اعتبرت أن المملكة «تتعامل مع اليمن كمناطق خاضعة لسيطرتها»؛ وقالت وزارة خارجيتها، في بيان، إن «العدو السعودي، الذي تنكّر لجرائمه في اليمن ويحاول تصدير الأزمة على أنها يمنية - يمنية، يتعامل مع اليمن باستعلاء ويمنّن عليه بالسماح لموانئه باستقبال سفن تحمل الغذاء والدواء».

وفي إطار مساعي التبرّؤ من تهمة الحصار أيضاً، دفعت السعودية برئيس «المجلس الرئاسي»، رشاد العليمي، إلى إعلان قرار «باستئناف تصدير النفط بهدف صرف المرتّبات لجميع موظفي الدولة». وروّجت الرياض، عبر وسائل إعلامها، للخطوة على أنها تنفيذ لأحد بنود «خارطة الطريق» التي توصّلت إليها الأمم المتحدة عام 2022، معتبرةً أنه لا وجود لأيّ قيود مفروضة على موانئ الحديدة، أو حظر جوي على مطار صنعاء. إلا أن «أنصار الله» أعادت نشر التصريحات السعودية السابقة بشأن الحصار البحري والجوي لليمن، مذكّرةً الرياض بأن «جرائم الحرب في اليمن لا تسقط بالتقادم».

ويرى مراقبون في صنعاء أن كلفة معادلة «الحصار بالحصار» ستكون كبيرة على السعودية، باعتبار المفارقة أن الرجل نفسه وُضع بعد سقوط النظام السابق أمام البديلَين السابقَين نفسيهما، ليختار مرّة أخرى الثاني. وهو بذلك لم يكن الوحيد بين مجموعة من رجال الأعمال المحسوبين على السلطة السابقة، والذين فضّل بعضهم مسار التسوية المالية، رغم بنودها القاسية، على الدخول في نزاعات قانونية وقضائية قد تكون طويلة الأمد.

من الأمني إلى المالي

ظهر مصطلح «التسويات» مع السنوات الأولى للحرب. في بداية الأمر، جاء مرادفاً لمسعى «المصالحات الشعبية» التي قادتها شخصيات اجتماعية بدعم رسمي حقناً للدماء، ثمّ تَحوّل، مع توسع دائرة المعارك والعمليات العسكرية بعد عام 2016، إلى أحد بديلَين مطروحَين أمام أفراد الفصائل المسلّحة المُحاصَرة في بعض المناطق: إمّا القبول بإجراء تسوية مع الجيش السابق، والتعهّد بعدم العودة مجدّداً إلى حمل السلاح، وإمّا رفض تلك التسوية، وبالتالي الخروج الآمن في اتجاه مناطق الشمال، وغالباً إدلب. ويحفل أرشيف الأجهزة الأمنية السابقة بقوائم اسمية لآلاف السوريين ممّن كان خيارهم إجراء تسوية. وبحسب بيانات رسمية حصلت عليها «الأخبار»، فإن عام 2019 شهد إجراء أكبر عدد من التسويات، التي شملت أكثر من 200 ألف شخص، وفي عام 2021، وصل الرقم إلى أكثر من 100 ألف شخص، في حين طُلّت بعض المراكز تفتح أبوابها لاستقبال الراغبين إلى ما قبل أشهر قليلة من سقوط النظام السابق.

شابت هذا النوع من التسويات الأمنية، أخطاء كثيرة حرفتها عن غايتها الأساسية في حقن الدماء؛ ففي الوقت الذي طُلب فيه من مواطنين كثر إجراء تسويات لجرَد وجود تقارير كيدية في حقّهم، لا بل فُرض على بعضهم - علاوة على ذلك - تسليم سلاح لم يكن في حوزته أصلاً أو تسديد ما يوازي ثمنه، أُدخل أشخاص آخرون متّهمون بأعمال قتل وارتكاب جرائم شتّى في دائرة التسوية، رغم الادّعاء الرسمي أن هذا الإجراء لن يشمل مَن «تلطّخت أيديهم بالدم السوري». لاحقاً، أغرت المكاسب الناتجة من تطبيق ذلك الخيار السلطات آنذاك، فقرّرت توسيع مجالاته ليشمل أيضاً المخالفات والتجاوزات المالية، مدفوعةً بتحقيقات أجرتها «الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش»، وخلصت فيها إلى وجود مخالفات جمركية بحقّ سبعة من أهمّ رجال الأعمال في البلاد. وعليه، جرى تخيير هؤلاء بين تسديد قيمة تلك المخالفات للخزينة العامة، أو الحجز على أموالهم وتحويل ملفّاتهم إلى القضاء، ليقرّر هؤلاء دفع المبالغ المُستحَقّة، ومن ثمّ التوجّه إلى القضاء في محاولة لاسترداد ما دفعوه.

صحيح أن «التسوية» لم تكن إجراءً جديداً في عمل مفتّشي الجهات الرقابية، خاصة عند اكتشافهم نقصاً لدى محاسبي الإدارات أو وجود فروقات أسعار في المناقصات والعقود وضرائب غير مُسدّدة وما إلى ذلك، إلّا أنه لم يكن يعني إلغاء التهمة الموجّهة إلى المتّهم في التقرير التفتيشي، بل التخفيف منها فحسب. أمّا التحوّل الأهمّ في مسيرة المصطلح، فسُجّل في السنوات الأخيرة، وتحديداً مع تولّي «فرع الخطيب» التابع لإدارة المخابرات العامة ملفّ المتعاملين بالقطع الأجنبي، ولا سيما أصحاب الفعاليات الاقتصادية بمختلف أنشطتها وقطاعاتها. إذ تمّ، وقتذاك، توقيف المئات من رجال الأعمال

> **في مسيرة التسويات الطويلة، ظلّ القضاء غائباً أو مجرّد خيار للتفاوض أو أداة للضغط**

أو من المحاسبين الماليين العاملين لدى بعضهم بغية إجبارهم على مراجعة الفرع المذكور وتوقيع «تسويات» تضمن تسديدهم مبالغ كبيرة «كاش» في حسابات ضمن المصرف المركزي، وذلك في مقابل وقف الملاحقات القضائية في حقّهم بتهمة التعامل بالقطع الأجنبي خلافاً للقانون، وهو ما دفع كثيرين إلى مغادرة البلاد أو توقيف مشاريعهم وأعمالهم. على أن المثير للسخرية أن المصرف المركزي كان آنذاك عاجزاً تماماً عن توفير أيّ تمويل بالقطع الأجنبي، وفي حالات كثيرة كان المسؤولون الحكوميون يطلبون من التجّار والصناعيين تأمين احتياجات السوق المحلية بأيّ طريقة كانت، فيما لا يُعرف حتى الآن ما إن كانت الأموال المُحصّلة بموجب هذه «التسويات» تذهب فعلاً إلى الخزينة العامة أم لحساب جهات أخرى غير حكومية؟

تجديد اللقاء بـ«التسويات»

منذ الساعات الأولى لوصولها إلى الحكم، أعادت «هيئة تحرير الشام» العمل مُجدّداً بخيار التسويات. والبداية كانت كذلك مع الجانب العسكري والأمني، حيث طُلب من جميع عناصر الجيش السابق والمؤسّسات المدنية التابعة له والأجهزة الأمنية وبعض شاغلي المناصب الحزبية، إجراء تسويات تضاربت الأنباء حول غايتها الحقيقية، إذ رأى بعضهم أنها جاءت لبناء قاعدة بيانات لعسكريّي النظام السابق تمهيداً لملاحقة مَن تتّهمهم الإدارة الجديدة بارتكاب «جرائم حرب»، ووضع البقيّة تحت المراقبة خوفاً من إعادة تنظيم أنفسهم ضمن تشكيلات معارضة للسلطة. وفي المقابل، ذهب آخرون إلى عدّ الإجراء مُجرّد محاولة لجمع السلاح وأجهزة الاتصال العسكري وتسلّم المكاتب والسيارات وغيرها. مع مرور الوقت، تبيّن أن غاية «التسويات» لم تخرج عن ذلك إلّا نادراً، وتحديداً عندما تمّت الاستعانة ببعض الكوادر الشرطية أو بعض الخبرات العسكرية في اختصاصات مُحدّدة، فيما ثمة شكوك كبيرة في أن تتوسّع هذه الظاهرة لتشمل أعداداً أكبر أو أن تستمرّ لفترة زمنية طويلة، خصوصاً أن الاتجاه السائد اليوم يقوم على التخلّي حتى عن الكفاءات والكوادر في مؤسّسات الدولة المدنية ريثما يشتدّ عود الإدارات الجديدة، فكيف الحال مع الكوادر العسكرية السابقة؟

مرّة أخرى، جاءت عملية «التسويات» المالية مع بعض رجال الأعمال والمؤسسات والشركات المحسوبة على النظام السابق، والمُتّهَمة بالكسب غير المشروع، على طريقة السلطة الأفلة، إذ واجه المتّهمون هنا أيضاً خيارين: الأوّل، إجراء تسويات مع «لجنة الكسب غير المشروع» مقابل إسقاط الملاحقة القضائية - مع استثناء جرائم الحرب كما قيل -؛ والثاني، تحويل ملفّاتهم إلى القضاء. لكنّ «التسويات» الجديدة تختلف عن نظيرتها القديمة في نقطتَين: الأولى، أنها تستهدف الاستحواذ على معظم ممتلكات رجال الأعمال، نظراً إلى أن نسبة الاستحواذ وصلت إلى 80%، في حين أن الأمر كان يقتصر سابقاً على دفع مبلغ مقطوع يتناسب والتهمة الموجّهة إلى المتّهم. وأمّا النقطة الثانية، فهي أن النظام السابق استخدم سلاح التوقيف الأمني لإجبار رجال الأعمال على الدخول في تسويات، بينما استخدمت الإدارة الجديدة أداة ضغط مختلفة، قوامها الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة، وأحياناً وضع اليد على الممتلكات والتصرّف بها وتشغيلها رغم عدم وجود حكم قضائي مُبرَم يتيح لها ذلك.

في مسيرة «التسويات» الطويلة بمختلف مجالاتها وغاياتها، ظلّ القضاء غائباً أو مجرّد خيار للتفاوض أو أداة للضغط. وحتى عندما يفكّر البعض في اللجوء إليه، يمنعه من ذلك الخوف والقلق، بالنظر إلى سطوة السلطة، سابقاً وراهناً، على الكثير من مفاصله وقضاته. ولهذا، فإن «التسويات» قد تكون نجحت ظاهرياً في تحقيق بعض غاياتها، إلّا أنها فعلياً عزّزت من حالة عدم الثقة بالمؤسسات والنظام السياسي والاقتصادي القائم، وهو ما يدفع أحد المهتمّين بالشأن العام إلى التعليق عليها بالقول: «السوريون جرّبوا منذ بداية الحرب وإلى اليوم كلّ أنواع التسويات... إلّا التسوية السياسية».

سوريا

«تسويات» على المقاس... والقضاء غائب

حكومة الشرع تستنسخ أساليب النظام السابق

رمضان الحكيم

في عام 2021، وعلى خلفية المخالفات والتجاوزات المالية الكبيرة المكتشفة في عقود إحدى الوزارات ومشترياتها لثلاث سنوات، وُضع رجل أعمال شهير أمام خيارَين لا ثالث لهما: إمّا متابعة المؤسّسات الرقابية إجراءاتها القانونية من تحريك للدعوى القضائية اللازمة والحجز على أمواله المنقولة وغير المنقولة، وإمّا تسديد قيمة الأضرار التي لحقت بالوزارة من جرّاء التلاعب بالأسعار والمواصفات وغير ذلك - والتي قُدّرت قيمتها آنذاك بأكثر من 130 مليار ليرة سورية -، في مقابل وقف أيّ إجراءات قانونية وقضائية. فضّل رجل الأعمال المذكور الخيار الثاني، ليس من باب الإقرار بالذنب، وإنّما لقناعته بأن الأمور تجري بغير مصلحته، ولا سيما أن الملفّ تحوّل إلى قضية رأي عام في ضوء ما جرى تسريبه من أسعار لبعض التجهيزات والمستلزمات، بدت فلكية في وقت كانت تعاني البلاد فيه من تدهور شديد في أوضاعها الاقتصادية والمعيشية. المفارقة أن الرجل نفسه وُضع بعد سقوط النظام السابق أمام البديلَين السابقَين نفسيهما، ليختار مرّة أخرى الثاني. وهو بذلك لم يكن الوحيد بين مجموعة من رجال الأعمال المحسوبين على السلطة السابقة، والذين فضّل بعضهم مسار التسوية المالية، رغم بنودها القاسية، على الدخول في نزاعات قانونية وقضائية قد تكون طويلة الأمد.

من الأمني إلى المالي

ظهر مصطلح «التسويات» مع السنوات الأولى للحرب. في بداية الأمر، جاء مرادفاً لمسعى «المصالحات الشعبية» التي قادتها شخصيات اجتماعية بدعم رسمي حقناً للدماء، ثمّ تَحوّل، مع توسع دائرة المعارك والعمليات العسكرية بعد عام 2016، إلى أحد بديلَين مطروحَين أمام أفراد الفصائل المسلّحة المُحاصَرة في بعض المناطق: إمّا القبول بإجراء تسوية مع الجيش السابق، والتعهّد بعدم العودة مجدّداً إلى حمل السلاح، وإمّا رفض تلك التسوية، وبالتالي الخروج الآمن في اتجاه مناطق الشمال، وغالباً إدلب. ويحفل أرشيف الأجهزة الأمنية السابقة بقوائم اسمية لآلاف السوريين ممّن كان خيارهم إجراء تسوية. وبحسب بيانات رسمية حصلت عليها «الأخبار»، فإن عام 2019 شهد إجراء أكبر عدد من التسويات، التي شملت أكثر من 200 ألف شخص، وفي عام 2021، وصل الرقم إلى أكثر من 100 ألف شخص، في حين طُلّت بعض المراكز تفتح أبوابها لاستقبال الراغبين إلى ما قبل أشهر قليلة من سقوط النظام السابق.

شابت هذا النوع من التسويات الأمنية، أخطاء كثيرة حرفتها عن غايتها الأساسية في حقن الدماء؛ ففي الوقت الذي طُلب فيه من مواطنين كثر إجراء تسويات لجرَد وجود تقارير كيدية في حقّهم، لا بل فُرض على بعضهم - علاوة على ذلك - تسليم سلاح لم يكن في حوزته أصلاً أو تسديد ما يوازي ثمنه، أُدخل أشخاص آخرون متّهمون بأعمال قتل وارتكاب جرائم شتّى في دائرة التسوية، رغم الادّعاء الرسمي أن هذا الإجراء لن يشمل مَن «تلطّخت أيديهم بالدم السوري». لاحقاً، أغرت المكاسب الناتجة من تطبيق ذلك الخيار السلطات آنذاك، فقرّرت توسيع مجالاته ليشمل أيضاً المخالفات والتجاوزات المالية، مدفوعةً بتحقيقات أجرتها «الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش»، وخلصت فيها إلى وجود مخالفات جمركية بحقّ سبعة من أهمّ رجال الأعمال في البلاد. وعليه، جرى تخيير هؤلاء بين تسديد قيمة تلك المخالفات للخزينة العامة، أو الحجز على أموالهم وتحويل ملفّاتهم إلى القضاء، ليقرّر هؤلاء دفع المبالغ المُستحَقّة، ومن ثمّ التوجّه إلى القضاء في محاولة لاسترداد ما دفعوه.

صحيح أن «التسوية» لم تكن إجراءً جديداً في عمل مفتّشي الجهات الرقابية، خاصة عند اكتشافهم نقصاً لدى محاسبي الإدارات أو وجود فروقات أسعار في المناقصات والعقود وضرائب غير مُسدّدة وما إلى ذلك، إلّا أنه لم يكن يعني إلغاء التهمة الموجّهة إلى المتّهم في التقرير التفتيشي، بل التخفيف منها فحسب. أمّا التحوّل الأهمّ في مسيرة المصطلح، فسُجّل في السنوات الأخيرة، وتحديداً مع تولّي «فرع الخطيب» التابع لإدارة المخابرات العامة ملفّ المتعاملين بالقطع الأجنبي، ولا سيما أصحاب الفعاليات الاقتصادية بمختلف أنشطتها وقطاعاتها. إذ تمّ، وقتذاك، توقيف المئات من رجال الأعمال

> **في مسيرة التسويات الطويلة، ظلّ القضاء غائباً أو مجرّد خيار للتفاوض أو أداة للضغط**

أو من المحاسبين الماليين العاملين لدى بعضهم بغية إجبارهم على مراجعة الفرع المذكور وتوقيع «تسويات» تضمن تسديدهم مبالغ كبيرة «كاش» في حسابات ضمن المصرف المركزي، وذلك في مقابل وقف الملاحقات القضائية في حقّهم بتهمة التعامل بالقطع الأجنبي خلافاً للقانون، وهو ما دفع كثيرين إلى مغادرة البلاد أو توقيف مشاريعهم وأعمالهم. على أن المثير للسخرية أن المصرف المركزي كان آنذاك عاجزاً تماماً عن توفير أيّ تمويل بالقطع الأجنبي، وفي حالات كثيرة كان المسؤولون الحكوميون يطلبون من التجّار والصناعيين تأمين احتياجات السوق المحلية بأيّ طريقة كانت، فيما لا يُعرف حتى الآن ما إن كانت الأموال المُحصّلة بموجب هذه «التسويات» تذهب فعلاً إلى الخزينة العامة أم لحساب جهات أخرى غير حكومية؟

تجديد اللقاء بـ«التسويات»

منذ الساعات الأولى لوصولها إلى الحكم، أعادت «هيئة تحرير الشام» العمل مُجدّداً بخيار التسويات. والبداية كانت كذلك مع الجانب العسكري والأمني، حيث طُلب من جميع عناصر الجيش السابق والمؤسّسات المدنية التابعة له والأجهزة الأمنية وبعض شاغلي المناصب الحزبية، إجراء تسويات تضاربت الأنباء حول غايتها الحقيقية، إذ رأى بعضهم أنها جاءت لبناء قاعدة بيانات لعسكريّي النظام السابق تمهيداً لملاحقة مَن تتّهمهم الإدارة الجديدة بارتكاب «جرائم حرب»، ووضع البقيّة تحت المراقبة خوفاً من إعادة تنظيم أنفسهم ضمن تشكيلات معارضة للسلطة. وفي المقابل، ذهب آخرون إلى عدّ الإجراء مُجرّد محاولة لجمع السلاح وأجهزة الاتصال العسكري وتسلّم المكاتب والسيارات وغيرها. مع مرور الوقت، تبيّن أن غاية «التسويات» لم تخرج عن ذلك إلّا نادراً، وتحديداً عندما تمّت الاستعانة ببعض الكوادر الشرطية أو بعض الخبرات العسكرية في اختصاصات مُحدّدة، فيما ثمة شكوك كبيرة في أن تتوسّع هذه الظاهرة لتشمل أعداداً أكبر أو أن تستمرّ لفترة زمنية طويلة، خصوصاً أن الاتجاه السائد اليوم يقوم على التخلّي حتى عن الكفاءات والكوادر في مؤسّسات الدولة المدنية ريثما يشتدّ عود الإدارات الجديدة، فكيف الحال مع الكوادر العسكرية السابقة؟

مرّة أخرى، جاءت عملية «التسويات» المالية مع بعض رجال الأعمال والمؤسسات والشركات المحسوبة على النظام السابق، والمُتّهَمة بالكسب غير المشروع، على طريقة السلطة الأفلة، إذ واجه المتّهمون هنا أيضاً خيارين: الأوّل، إجراء تسويات مع «لجنة الكسب غير المشروع» مقابل إسقاط الملاحقة القضائية - مع استثناء جرائم الحرب كما قيل -؛ والثاني، تحويل ملفّاتهم إلى القضاء. لكنّ «التسويات» الجديدة تختلف عن نظيرتها القديمة في نقطتَين: الأولى، أنها تستهدف الاستحواذ على معظم ممتلكات رجال الأعمال، نظراً إلى أن نسبة الاستحواذ وصلت إلى 80%، في حين أن الأمر كان يقتصر سابقاً على دفع مبلغ مقطوع يتناسب والتهمة الموجّهة إلى المتّهم. وأمّا النقطة الثانية، فهي أن النظام السابق استخدم سلاح التوقيف الأمني لإجبار رجال الأعمال على الدخول في تسويات، بينما استخدمت الإدارة الجديدة أداة ضغط مختلفة، قوامها الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة، وأحياناً وضع اليد على الممتلكات والتصرّف بها وتشغيلها رغم عدم وجود حكم قضائي مُبرَم يتيح لها ذلك.

في مسيرة «التسويات» الطويلة بمختلف مجالاتها وغاياتها، ظلّ القضاء غائباً أو مجرّد خيار للتفاوض أو أداة للضغط. وحتى عندما يفكّر البعض في اللجوء إليه، يمنعه من ذلك الخوف والقلق، بالنظر إلى سطوة السلطة، سابقاً وراهناً، على الكثير من مفاصله وقضاته. ولهذا، فإن «التسويات» قد تكون نجحت ظاهرياً في تحقيق بعض غاياتها، إلّا أنها فعلياً عزّزت من حالة عدم الثقة بالمؤسسات والنظام السياسي والاقتصادي القائم، وهو ما يدفع أحد المهتمّين بالشأن العام إلى التعليق عليها بالقول: «السوريون جرّبوا منذ بداية الحرب وإلى اليوم كلّ أنواع التسويات... إلّا التسوية السياسية».

تعويل إسرائيلي على إثيوبيا وأرض الصومال

القرن الأفريقي يستعدّ لصدمة «باب المندب»

محمد عبد الكريم أحمد

بدأت تداعيات المواجهة المتجدّدة بين الولايات المتحدة وإيران ترخي بظلالها على القرن الأفريقي، مع إعلان حركة «أنصار الله» في اليمن فرض حصار بحري على السعودية، وما يعنيه ذلك من احتمال انغلاق مضيق «باب المندب» بالكامل في وجه الملاحة الدولية في البحر الأحمر. وياتي هذا التطوّر ليمثّل مصدر إقلاق إضافي لدول «القرن» التي عانت مضاعفات اقتصادية بالغة إثر الحرب الأميركية - الإسرائيلية على إيران، تجلّت في الارتفاع في معدّلات التضخم وتكاليف الاستيراد، والتراجع في قيمة العملات المحلية، واضطراب سلاسل الإمداد الأساسية، وغير ما تقدّم. ويجيء ذلك فيما يُرصد تعمّق الوجود العسكري الإسرائيلي في إقليم «أرض الصومال» الانفصالي، بدعم إماراتي واضح ورعاية أميركية ضمنية، وهو ما أكدته تقارير غربية حديثة، منها ما نشرته صحيفة «لوموند» الفرنسية في السابع من الجاري، حول قيام هذه الأطراف مجتمعة بتطوير مرافق عسكرية ضخمة جنوبي مدينة هرجيسا (عاصمة الإقليم المطالب بالانفصال) وقرب مطارها الحيوي.

ومن شأن هذا الوضع أن يفتح الباب على مزيد من الفوضى، ويحفّز القوى الدولية على التدخل تحت مسمّى «حماية الملاحة في الإقليم». وبالفعل، تُناقش دول الاتحاد الأوروبي، راهناً، توسيع عملياتها البحرية وإعادة نشر السفن والقطع الحربية التي كان مُقرّراً نشرها سابقاً في «هرمز» لتتموضع في «باب المندب»، على أن تعمل هذه الأخيرة تحت مظلّة عملية «أسبيدس» الأوروبية المتمركزة في جيبوتي. وكانت وقّعت بروكسل، منتصف تموز/يوليو الجاري، اتفاقاً جديداً مع جيبوتي لدعم عمليات «أسبيدس»، وهي المهمّة البحرية التي أطلقها الأوروبيون عام 2024 لحماية حركة الملاحة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن والمياه المحيطة، والتي تمّ تمديدها أخيراً حتى 28 شباط/ فبراير 2027. ويأتي ذلك فيما بدأت تشهد حركة الملاحة في البحر الأحمر تراجعاً بالفعل، متأثّرةً ببدء تعطّل ميناءَي جدة وينبع وغيرهما في السعودية، واحتمال انسحاب التعطّل على موانئ الساحل الغربي أيضاً، وأبرزها «جيبوتي» و«مصوع» (إريتريا). وفي السياق، أعلنت شركة «ميرسك»، عملاق الملاحة الدولية، قبل خمسة أيام، تراجعها عن محاولات إعادة توجيه ثلاث رحلات تابعة لها إلى البحر الأحمر، وقرارها تحويل مسارها إلى طريق «رأس الرجاء الصالح».

ادريس ابابا والاستفواء بإسرائيل

في ظلّ هذا الوضع، ومع تمدّد جغرافية الحرب الأميركية - الإيرانية، تُواصِل إثيوبيا العمل بقوة لتقديم نفسها كحليف رئيس لإسرائيل والولايات المتحدة في الإقليم، وكقوة وازنة قادرة على كبح التحركات الإقليمية التي تقودها دول من مثل مصر وتركيا والسعودية، تستهدف في المقام الأول تمتين العلاقات الاستراتيجية والأمنية مع الصومال وجيبوتي وإريتريا. وفي وقت تنظر فيه إثيوبيا إلى ذلك التقارب العربي - التركي مع جيرانها باعتباره أرضية لـ«دعم الإسلام الراديكالي»، فهي تروّج لدور سياسي وعسكري إثيوبي محوري لمنع «سقوط الإقليم» في مجال تأثير الجماعات الإسلامية، وعلى رأسها «الإخوان المسلمون» و«القاعدة» و«حركة الشباب»، لقطع الطريق أمام ما تسمّيه في أدبياتها «محور الصومال - السودان»؛ ولا سيما أن الأخير، وفق السردية الدعائية لإثيوبيا، بدأ في الحصول على أسلحة ومُسيّرات حديثة من إيران، مستغلاً اضطراب الأوضاع الأمنية في البحر الأحمر. وفي إطار هذه المقاربة، المدعومة بالفعل من شركاء إقليميين أبرزهم إسرائيل والإمارات، والتي تحظى بقبول ضمني من إدارة الرئيس دونالد ترامب، يضع رئيس الوزراء الإثيوبي، أبي أحمد، مسألة وصول بلاده إلى البحر الأحمر في قمّة خطابه السياسي. وفي السياق، اعتبر أبي أحمد، خلال افتتاحه فعاليات «الحوار الوطني الإثيوبي» الذي انطلق منتصف الجاري، أن خسارة بلاده لساحل البحر الأحمر تاريخياً كانت «درساً تاريخياً حول عواقب الانقسام الداخلي»، وأن فترات التشرذم خلقت فرصاً سلبية أثّرت على مصير إثيوبيا.

ارض الصومال: بوابة لحرب إقليمية؟

يثير التقارب المستمرّ بين إسرائيل وأرض الصومال، قلقاً متزايداً لدى الكثير من الأطراف في الإقليم. وهذا ما تمّ التعبير عنه خلال لقاء وزير الخارجية المصري، بدر عبد العاطي، نظيره الإريتري، عثمان صالح، قبل 3 أيام في القاهرة؛ حيث اعتبر عبد العاطي افتتاح سفارة لهرجيسا في القدس المحتلة تهديداً خطيراً ومباشراً لسيادة الصومال ووحدة أراضيه، وخطوة أحادية من جانب إسرائيل تمسّ «الأمن القومي المصري» في عمق البحر الأحمر. كما شهد اللقاء تشديداً مصرياً - إريترياً على ضرورة تفعيل «الآلية الثلاثية» من أجل الاستقرار والازدهار» في القرن الأفريقي. وزعمت تلك التقارير أهلية إسرائيل لـ«قيادة إطار أمني شامل للبحر الأحمر، لا يواجه فحسب توسّع إيران وحلفائها، بل يقوّي الاستقرار الإقليمي ويؤمّن سلاسة التجارة الدولية»، في إشارة واضحة إلى إثيوبيا وإقليم أرض الصومال اللذين يربطهما بإسرائيل تحالف استراتيجي وعسكري وثيق.

هكذا، يبدو أن إسرائيل تريد الانطلاق من علاقاتها بأرض الصومال وإثيوبيا، كقاعدة ارتكاز لبناء تحالف أوسع في القرن الأفريقي، يستلهم روح «الاتفاقات الإبراهيمية»، ويسعى لتقوية ما يُسمّى التعاون الاستراتيجي بين «الشعب اليهودي» وشعوب القرن الأفريقي، وذلك بدعوى أن «احتواء قوس المقاومة الإيراني يتطلّب سياسات استباقية وعمليات عسكرية دائمة». ومن شأن هذا النموذج، الذي يقوم على استغلال تناقضات القرن الإقليمية، زعزعة استقرار القرن الأفريقي المضطرب أصلاً، وجرّ عنق أيّ مبادرات إقليمية حقيقية للتهدئة، فضلاً عن خلق واقع جيوسياسي هجين تتراجع فيه أدوار الدولة التقليدية لمصلحة شركات الموانئ والملاحة الدولية وشركات الأمن الخاص. ورغم بذل دول الإقليم وشركائها في البحر الأحمر (مثل تركيا) جهوداً حثيثة لوقف عجلة هذا المخطّط المتسارع، إلّا أن تناقض مصالحها يجعل حراكها مجرّد مُراوحة في المكان، ما لم يُترجَم إلى خطوات عملانية ملموسة على الأرض، قادرة على حماية الأمن الجماعي للقرن الأفريقي.

> **يبدو أن وعي تل أبيب بالتناقضات العربية - العربية يدفعها نحو التصعيد المستمر وبخطوات متسارعة**

(مصر، وإريتريا، والصومال) لمواجهة التحدّيات الأمنية المتسارعة، وتأكيداً لكون أمن البحر الأحمر وحوكمته «شأن أصيل وحصري للدول المشاطئة له». وبدا هذا الموقف ردّاً على تعمّق التعاون العسكري بين إسرائيل وأرض الصومال، واستئناف إثيوبيا جهودها المحمومة للوصول إلى منفذ بحري بشروط سيادية، وهو ما وصفته جهات بحثية واستخباراتية إسرائيلية، من مثل «مركز القدس للأمن والشؤون الخارجية» (JCFA)، بأنه خطوة نحو «إعادة التحالف الاستراتيجي

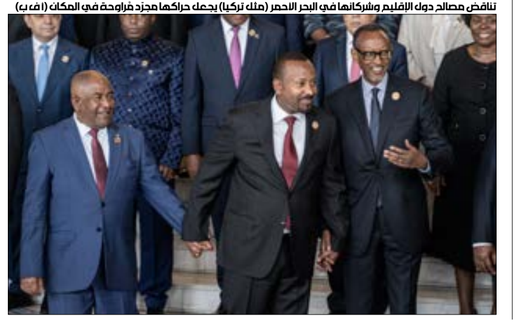
تناقض مصالح دول الإقليم وشركائه في البحر الأحمر (ملء تركيا) يجعل حراكها مجرّد فراوحة في المكان (أ ف ب)

كرة السلة

الحكمة x الرياضي: النهائي الأكثر إثارة

سلسلة نهائي بطولة لبنان لكرة السلة التي تنطلق اليوم تُعتبر الأكثر تقارباً منذ سنوات. نظراً إلى تطور مستوى فريق الحكمة الذي ينتظر اللقب منذ عام 2004

حسين سقور

«النهائي الحُلم». هكذا سُمّي نهائي بطولة لبنان لكرة السلة هذا الموسم. السلسلة التي تمتد على 7 مباريات، يحسمها من يحقق 4 انتصارات، وهي ستنطلق اليوم من قاعة صائب سلام في المنارة، عند الساعة 21:30 بتوقيت بيروت، على أن تُلعب «يوماً بعد يوم»، أي اليوم الأربعاء ثم الجمعة وبعدها الأحد... وكل المباريات في التوقيت ذاته (9:30 مساءً). يدخل الفريقان إلى النهائي بمعنويات عالية، فالرياضي حسم سلسلة نصف النهائي بنتيجة (3-1) بعدد المباريات على الأنطونيّة، فيما تجاوز الحكمة نادي المركزية بالنتيجة نفسها.

لم تكن سلسلتا نصف النهائي بهذه السهولة، إذ عانى الفريقان للوصول إلى السلسلة النهائية، خاصة مع مشاركة ثلاثة لاعبين أجانب على أرض الملعب، الأمر الذي يجعل المباريات صعبة على الأندية. اليوم وكما هي العادة، يدخل الرياضي حامل اللقب إلى النهائي وهو المرشح على الورق للفوز باللقب، ولكن هذه هي المرة الأولى منذ سنوات طويلة، التي لا يكون فيها الفارق الفني كبيراً لصالح فريق المنارة.

صحيح أن الرياضي أحرز لقب البطولة 19 مرة منذ عام 1992، فيما فاز الحكمة باخر لقب له عام 2004، إلا أن تشكيلة نادي الحكمة اليوم تبدو قوية جداً، مع وجود لاعبين لبنانيين مميزين بينهم يوسف خياط وعلي مزهر وجيرارد حديديان، والعائد في النهائي علي حيدر... إلى جانب أجانب جيدين بينهم سيكو دومبويا والمميز جداً ديشوندري واشنطن الذي قدم مستوى رائعاً في نصف النهائي، كما هاريسون الن.

هذه التشكيلة تحت قيادة المدرب جو غطاس قادرة على مواجهة الرياضي، الذي لا يزال يعتمد على الفلسفة ذاتها التي أعطته الكثير من الألقاب خلال السنوات الماضية. نادي المنارة تحت قيادة المدرب أحمد فران يعتمد على اللاعب المحلي، ويدعّم بالأجانب الذين يفيدون المنظومة. وتضم تشكيلة الرياضي اللبنانيين المميزين وائل عرقجي وعلي منصور وكريم زينون وهايك غيوكوجيان وأمير سعود... إضافة إلى العملاق إسماعيل أحمد. وفي هذا النهائي ربما يكون اللاعبون الأجانب هم نقطة الضعف في الرياضي، إذ لا يوجد اليوم الجنوب سوداني – الأسترالي ثون مايكر، بل هناك اللاعب الصربي دوسان ميليتيتش إضافة إلى كوات نوي والوافد الجديد رونالد مارش. الحديث عن نقطة الضعف هنا لا يعني أن أجانب الرياضي ليسوا بالمستوى، بل إن أجانب نادي الحكمة خاصة واشنطن، يقدمون مستوى أعلى في المباريات الأخيرة.

الفريقان يعرفان بعضهما البعض جيداً، وفي السلسلة معروف أن الرياضي يمتلك النفس الأطول، ولكن ما يشجّع الحكمة اليوم هو إدراكهم أنهم قادرون على الفوز واستعادة اللقب الغائب عنهم منذ سنوات طويلة، والذي صرفوا من أجله عشرات ملايين الدولارات على مدى سنوات.

الكرة ستكون من اليوم في الملعب، ومن يرتكب أخطاء أقل سيكون قادراً على الذهاب بعيداً، أما الأخطر، فهو عامل الإصابات بسبب المباريات السريعة وعدم وجود وقت كاف للراحة بين المباراة والأخرى. والأكيد أن سلسلة النهائي هذه ستعد بالكثير من الإثارة، وستكون وجبة دسمة للجمهورين اللبناني والعربي.

> **يعتمد نادي الحكمة على لاعبيه الأجانب خاصة ديشوندري واشنطن**

أصداء المونديال

الكرة الذهبية لمن؟

عاد فوز المنتخب الإسباني بلقب مونديال 2026 ليخلط الأوراق تماماً في سباق التنافس على جائزة «الكرة الذهبية» لأفضل لاعب في العالم، ليدخل صراع النسخة الحالية منعطفاً مثيراً في ظل غياب مرشح أوحد ومفضل واضح لحسم الجائزة المرموقة التي تمنحها مجلة «فرانس فوتبول». وفقاً للمعطيات الرقمية، فإن فوز المنتخب الأرجنتيني باللقب كان كفيلاً بجعل نجمه ليونيل ميسي المرشح الأبرز فوق العادة لرفع كرته الذهبية التاسعة في مسيرته الأسطورية، بعدما نجح في قيادة «الألبيسيليستي» إلى نهائي مونديالي جديد.

ورغم أن ساحر التانغو أنهى مشواره في البطولة برصيد مميز بلغ 8 أهداف و4 تمريرات حاسمة، فإن أداءه الباهت والضعيف في المباراة النهائية التي استضافتها مدينة نيويورك، قد يقلل بشكل ملحوظ من فرص فوزه بالجائزة. في المقابل، كان النجم الواعد لامين جمال يمتلك فرصة ذهبية لتعزيز حظوظه واكتساب نقاط إضافية صعوداً نحو الجائزة، مستنداً إلى تتويجه بلقب الدوري الإسباني «الليغا» مع ناديه برشلونة.

غير أن جمال لم يقدم هو الآخر النهائي البارق والمثالي المنتظر منه، لينهي المونديال برصيد تهديفي متواضع اقتصر على هدف سجله في شباك المنتخب السعودي.

وعلى أنقاض هذه التراجعات، برز اسم لاعب خط الوسط رودريغو هيرنانديز (رودري) كأحد أكبر المستفيدين الذين ضاعفوا حظوظهم بشكل جدي للفوز بالكرة الذهبية لعام 2026، وهو الذي سبق له اقتناص الجائزة عام 2024 متفوقاً حينها على البرازيلي فينيسيوس جونيور.

أجمل هدف في كأس العالم

كشف الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) عن قائمة الأهداف المرشحة لجائزة أفضل هدف في بطولة كأس العالم 2026. وفي بيان له عبر موقعه الرسمي، طلب (فيفا) من الجماهير التصويت على أفضل هدف من بين 12 هدفاً في البطولة التي شهدت تسجيل 308 أهداف، وهي أكثر البطولات تسجيلاً للأهداف في تاريخ كأس العالم.

وأوضح (فيفا) أن عملية التصويت على اختيار أفضل هدف ستمتد حتى يوم 27 تموز الجاري.

وجاء هدف النجم الأرجنتيني ليونيل ميسي في شباك الجزائر بالجولة الأولى بالمجموعة العاشرة، ضمن الأهداف المرشحة، كما تواجد الفرنسي كيليان مبابي، هداف البطولة برصيد 10 أهداف والهداف التاريخي لكأس العالم، بهدفه في شباك السنغال بالجولة الأولى بالمجموعة التاسعة. كما شهدت الترشيحات وجود هدف فيران توريس (الصورة) مهاجم المنتخب الإسباني في شباك الأرجنتين في المباراة النهائية، إلى جانب هدف الأرجنتيني جوليان ألفاريز في شباك سويسرا بدور الثمانية.

وتواجد النجم الإنكليزي جود بلينغهام بهدفه في شباك فرنسا في مباراة المركز الثالث ضمن المرشحين، إلى جانب زميله السابق في دورتموند ومهاجم مانشستر سيتي، إيرلينغ هالاند، الذي ترشح هدفه في شباك البرازيل في دور الستة عشر ضمن القائمة.

وفي بقية الترشيحات، يتواجد هدف البوسني كريم الأيبغوفيتش في شباك قطر في الجولة الثالثة بالمجموعة الثانية، وهدف سيدني كابرال لاعب الرأس الأخضر في شباك الأرجنتين في الدور الـ32.

كلمات متقاطعة 5135

افقيا

1- إحدى نغمات الموسيقى الشرقية – بئر عميقة – 2- إعلامية ومذيعة ومقدمة برامج لبنانية – 3- قلب – عاصمة اليابان قديماً – رجع وعطف – 4- شلالات أميركية – حرير بالأجنبية – 5- ذهبت الماء في الأرض – خاصتها بالأجنبية – ثرى – 6- احرف متشابهة – مدينة بوذية مقدسة – 7- حُب – من مكونات الدفتر – رجل صالح – 8- نضعف ونرق – نسبة الى عصر المماليك – 9- انتفاخ في الجلد – متوجّه عليه الحضور – 10- مدينة سورية – فرعون مصري

عمودياً

1- مدينة أميركية في فرجينيا – 2- دولة عربية – قمصان معدنية تُلبس وقاية من ضربات السيوف – 3- مادة قاتلة – أنثر المياه – من الفاكهة – 4- مدينة صينية – إسم موصول – 5- من الطيور – خليج – 6- نواقيس – رؤوس الجبال – 7- من أسماء الأفعال ومعناه أسرع – للتعريف – لؤث بالدم – 8- مركبة فضائية أميركية – 9- عائلة مؤلف موسيقي روسي شهير راحل من أعماله مقطوعة شهرزاد الموسيقية – 10- عاصمة سوريانم

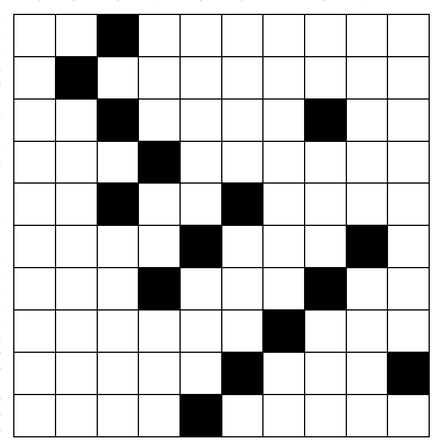

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- الجديد – دبي – 2- عبير – معلوم – 3- مسلات – ميم – 4- آه – خلخال – 5- نمرود – بل – 6- أسيا – كيش – 7- لمس – عيب – كنّ – 8- را – تل – ربما – 9- سيلا – ماكاو – 10- لامبورغيني

عمودياً

1- أعمال الرسل – 2- لبسه – سمايا – 3- جيل – نيس – لم – 4- دراخما – تاب – 5- تلر – غُلّ – 6- دم – خوري – مر – 7- عماد – براغ – 8- دليل – بكي – 9- بوم – بيكمان – 10- يم – الشناوي

sudoku 5135

		4		5		2		9
	5					1		8
	9		8	6		7		
5			4	9				
7				2			4	3
				7	6			5
9		5			7		8	
4		6			3		9	
		2		1		4		

حلول الشبكة السابقة

6	1	7	2	8	9	5	3	4
4	9	8	5	3	7	1	6	2
5	3	2	4	6	1	7	8	9
9	8	5	7	4	3	2	1	6
7	2	1	8	5	6	4	9	3
3	6	4	1	9	2	8	5	7
1	4	6	9	7	8	3	2	5
2	7	9	3	1	5	6	4	8
8	5	3	6	2	4	9	7	1

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 432

كلمة السر من 4 حروف: حقل نفطي في ليبيا

السرير – الوفاء – الفيل – امال – بترول – يوري – تل – جالو – جرف – حمادة – حقل – ذهب اسود – راقوية – زيت – سرت – شرارة – ظهرة – غدامس – غاز – مرزق – مسلة – مد – نفط

ز	ز	م	ا	ل	و	ف	ا	ء	ة
ا	ز	س	ر	ا	ق	و	ي	ة	ر
غ	ي	ل	ب	ت	ر	و	ل	ا	ه
ح	ت	ة	ج	ر	ف	د	ل	ل	ظ
ا	ق	ن	ف	ط	و	ف	س	ل	ت
و	ل	ل	ط	س	ي	م	ت	ر	س
ل	د	س	ا	ل	ا	ب	و	ر	ي
ا	م	ب	ر	د	ة	ر	ا	ر	ش
ج	ه	ن	غ	ي	ح	م	ا	د	ة
ذ	م	ر	ز	ق	ر	ا	م	ا	ل

حلول الشبكة السابقة: شوبان

عملية حسابية 432

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	٪		+		=	41
−	■	X	■	X	■	
	X	8	X		=	96
٪	■	X	■	X	■	
	X		X	6	=	90
=	■	=	■	=		
14		48		72		

حلول الشبكة السابقة

5	X	8	٪	4	=	10
X	■	X	■	X	■	
9	+	6	X	5	=	75
٪	■	٪	■	−	■	
3	X	3	X	7	=	63
=	■	=	■	=		
15		16		13		

شبكة العنكبوت 432

إعداد نعوم مسعود

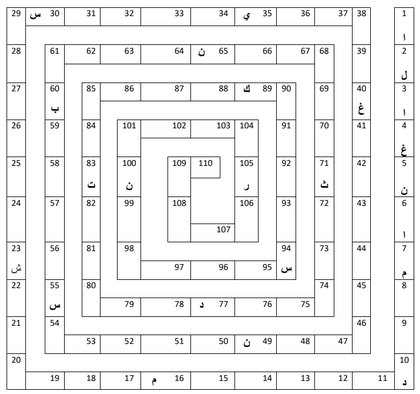

1 – 7 قطيع الخراف والماعز والتيوس
7 – 16 من أبطال سباق السيارات الإماراتيين
16 – 27 شاعر مصري راحل أحد أبرز الشعراء الغنائيين من كلماته « بعيد عنك » غنتها السيدة أم كلثوم
26 – 32 مدينة انكليزية
31 – 42 أغنية للفنان السوري جورج وسوف
41 – 45 من الألوان
44 – 54 لاعب كرة قدم فرنسي محترف في مونديال 2026
53 – 57 إسم الثور الأميركي
57 – 66 صحافي لبناني راحل مؤسس جريدة « التلغراف »
65 – 75 اهم ولايات اوستراليا عاصمتها سيدني
75 – 83 صحابي جليل وكاتب الوحي روى الحديث عن النبي
82 – 89 أغنية لفوزية الجزائرية
89 – 98 رئيس أرجنتيني راحل
97 – 100 دولة عربية تحكمها سلطان
99 – 102 حضارة قديمة في البيرو
101 – 104 مدينة نيجيرية
103 – 106 ممثلة مصرية معتزلة
106 – 110 مدينة فرنسية

حل شبكة العنكبوت السابقة

مصارع – عبد الجليل وهبي – بيتر فيتزجيرالد – ديكلان رايس – سافاري – رياحين – نجيب ميقاتي – تيرانا – ناريمان – مانيلا – لامين يامال – البحتري – تريبلينكا – كاتماندو – اندورا لا فيلا – ابلح – حراب – ابنوب

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5135

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

شاعر وكاتب سوري (1938-1990). من أعماله « شيطان ام مالك »

2+6+1+7+5+7+3 = النافذة ■ 8+9+4+11 = علامة ■ 7+10 = إله

حل الشبكة الماضية: **دونالد كانوث**

رحيل

هاني شنودة... الإمام المجدّد في «المزيكا»

برحيل هاني شنودة، تطوي الموسيقى العربية صفحة أحد أبرز مجدديها. لم يكتفِ بتغيير شكل الأغنية، بل أعاد تعريف علاقتها بالإيقاع والتوزيع والجيل الجديد. واكتشف أصواتاً صنعت تاريخ الغناء. إرثه يمتد من «المصريين» إلى السينما، ومن نجاة وعدوية إلى محمد منير وعمرو دياب، ليبقى أثره حاضراً في الوجدان العربي

القاهرة ـ **عبد الله رامي**

رحل عن عالمنا، قبل يومين، الموسيقي الكبير هاني شنودة (1943 ـ 2026) بعد مسيرة إبداعية حافلة أحدثت تحولاً جذرياً في بنية الموسيقى المصرية والعربية المعاصرة. قد يكون اسم هاني شنودة لدى البعض مقترناً بالتحديث والتجريب، لكن الحقيقة الثابتة التي لا يقبلها الشك هي أنه ما من عربي مستمع للموسيقى إلا وردن يوماً أغنية من الحانه، أو عاش حالة وجدانية بموسيقاه. لم يكن شنودة مجرد ملحن يمر على الأذان، بل كان مشروعاً متكاملاً، ومفكراً موسيقياً أدرك مبكراً أن الأغنية العربية بحاجة إلى دماء جديدة وإيقاع يتناسب مع تحولات العصر دون أن يفقد هويته الشرقية الأصيلة.

ولد هاني شنودة في مدينة طنطا في محافظة الغربية في دلتا مصر، ونشأ في بيئة متشبّعة بالفنون، بين الموالد الصوفية والحكايات الشعبية بجوار مقام السيد البدوي. ثم خاض دراسته الأكاديمية في الكونسرفتوار، ما منح رؤيته حساً علمياً منظماً لم يعتمد على الموهبة الفطرية فحسب.

المعمل الاول لاختبار الافكار

في ستينيات القرن الماضي، كان المشهد الموسيقي مقسماً بين العمالقة والنمط التقليدي للسلطنة والمطرب الفردي، لكن شنودة كان يرى أفقاً آخر. كان يبحث عن كيفية دمج الآلات الحديثة والغربية مع المقامات الشرقية، فشارك في تأسيس فرقة «لبيتي شاه» التي كانت ملتقى للشباب الموسيقيين الراغبين في تقديم الموسيقى الغربية. تجربة شكّلت معمله الأول لاختبار أفكاره وتطوير رؤيته للفرقة الموسيقية الحديثة.

نجيب محفوظ والانطلاقة الحقيقية

شهد عام 1977 الانطلاقة الحقيقية التي غيّرت وجه الأغنية الشبابية، حين أسّس شنودة فرقة «المصريين» بدعم وتشجيع من الأديب المصري نجيب محفوظ، الذي اقترح عليه تأسيس فرقة تعبّر عن الشارع المصري بلغة موسيقية معاصرة.

قدم شنودة مع الفرقة مجموعة من الأغاني التي أصبحت أيقونية وخالدة صاغ ألحانها بنفسه، وفي مقدمتها الأغنية الأيقونية «أمي الحبيبة» إلى جانب روائع مثل «ماشية السنيورة»، و«شوارع المحبة»، و«بحبك لا»، و«بنات كتير»، و«ما تحسبوش يا ناس».

أثبتت الفرقة أن الأغنية القصيرة المعتمدة على التوزيع الموسيقي المتكامل والكلمة الذكية البسيطة يمكنها أن تنافس الأغاني الطويلة التقليدية وتحقق نجاحاً جماهيرياً.

تغيير مفهوم الاغنية

امتدت لمسات هاني شنودة التلحينية إلى قمم الغناء العربي، حيث قدم ألحاناً فارقة غيّرت مسار أصحابها وزادت من قربهم للجمهور بمختلف أطيافه. نجح شنودة في استقطاب المطربة الكبيرة نجاة الصغيرة إلى مساحته الموسيقية الخاصة، فلحن لها أغنيتي «أنا بعشق البحر» و«بحلم معاك»، ليقدمها في ثوب موسيقي غير مسبوق جمع بين الرومانسية والجراة.

كما أحدث صدمة إيجابية في الساحة الشعبية عندما لحن للشهير أحمد عدوية أغنية «رَحمة يا دنيا رَحمة» التي أصبحت إحدى أكثر الأغاني المتردد على كل الألسنة، حيث دمج الإيقاع الشعبي مع التوزيع الغربي الحديث بطريقة غيرت مفهوم الأغنية الشعبية.

اكتشاف اهم صوتين

امتلك هاني شنودة عيناً خبرة وأذناً لا تخطئ خامات الصوت الفريدة، وله الفضل الأكبر في تقديم اثنين من أبرز رموز الغناء العربي في العقود الأخيرة. التقى بمحمد منير في بداياته، وآمن بخصوصية صوته النوبي الدافئ، فلحن له روائع منها «علموني عينيكي» و«شجر اللمون» وأشرف على توزيع ألبومه الأول «بنتولد»، ليضع حجر الأساس لمشروع «الكينغ». كما اكتشف عمرو دياب خلال زيارة لمدينة بورسعيد، حيث استمع إلى صوته وأدرك طاقته الاستثنائية، فنصحه بالانتقال إلى القاهرة وقدمه للجمهور للمرة الأولى بلحنه الشهير في أغنية «الزمن »، ثم قدمه في البوم «يا طريق» ليصنع

> **صنع حقبة ذهبية في تاريخ الموسيقى التصويرية للسينما المصرية**

الخطوات الأولى في رحلة «الهضبة».

بطولة الموسيقى التصويرية

لم تقتصر عبقرية شنودة على الأغنية، بل امتدت لتصنع حقبة ذهبية في تاريخ الموسيقى التصويرية للسينما المصرية. استطاع أن يحول الموسيقى من مجرد خلفية مرافقة للمشاهد إلى بطل رئيسي يعبّر عن الحالة النفسية والدرامية للشخصيات. تعاون مع كبار المخرجين أمثال عاطف الطيب، وسمير سيف، ومحمد خان، وقدم ألحاناً سينمائية أصبحت أيقونات خالدة. في فيلم «المشبوه» (سمير سيف)، قدم صياغة موسيقية مشحونة بالتوتر، وفي فيلم «الغول» (سمير سيف)، جسدت موسيقاه المواجهة بين العدالة والفساد، بينما جاءت موسيقاه في فيلم «الحريف» (محمد خان)، مستخدمة التوزيع الإلكتروني لتعكس غربة البطل وزحام المدينة، وصولاً إلى موسيقاه الحماسية الشهيرة في فيلم «شمس الزناتي» (سمير سيف).

تميزت فلسفة هاني شنودة بالتواضع الشديد والدأب المستمر على التجديد. كان يرى أنّ الموسيقى كائن حي يجب أن يتطور مع تطور التكنولوجيا والمجتمع. لم يستغرق في الأكاديمية المعقدة على حساب البساطة، ولم يفرط في الشرقية لحساب الغرب، بل خلق ذلك المزيج الساحر الذي جعل أعماله عابرة للأجيال ومحتفظة ببريقها.

برحيله، نفقد جميعاً علامةً فارقة ورجلاً شجاعاً لم يخشَ كسر القوالب الموسيقية. ستبقى ألحانه في كل أذن وتتردد على كل شفاه، على مدى نصف قرن من الموسيقى، استطاع شنودة أن يدخل كل بيت، أن يكون حاضراً في كل لحظة حب أو حزن، كل لحظة فرح أو جنون في القصور والحارات... هكذا ضمن الخلود.

وقت للكتابة

حين يُهدم المكان... تستهدف الذاكرة

محمد هاني شقير

ليست كل الحروب معارك على الأرض فحسب، فثمة حروب أكثر عمقاً تدور في الذاكرة والوجدان. والاحتلال، حين يعجز عن انتزاع هوية شعب، يحاول انتزاع ذاكرته، لأنه يدرك أن الأرض التي تفقد قصتها تصبح أكثر قابلية لإعادة كتابة تاريخها. ومن هنا، فإن ما تشهده القرى اللبنانية المحتلة اليوم لا يمكن اختزاله في إطار العمليات العسكرية أو الدمار المادي، بل ينبغي قراءته بوصفه محاولة منهجية لإعادة تشكيل المكان ومحو رموزه، وبالتالي قطع الصلة بين الإنسان وأرضه.

فالقرية الجنوبية ليست مجرد مجموعة من المنازل والطرقات. إنها سجل حيّ لتاريخ طويل من الحياة والعلاقات الإنسانية. لكل ساحة حكاية، ولكل شجرة ذكرى، ولكل بيت قصة عائلة. لذلك، عندما تُغيَّر معالم القرى، وتُستحدث طرقات جديدة، وتُزال أحياء بكاملها، وتُقتلع الأشجار المعمرة، فإن ما يُستهدف ليس المشهد العمراني فقط، بل الذاكرة الجماعية التي تراكمت عبر أجيال. وتبرز هذه السياسة بوضوح في إقامة قاعدة عسكرية فوق موقع معتقل الخيام. فهذا المعتقل لم يكن مجرد مبنى، بل كان رمزاً لمرحلة كاملة من الاحتلال الإسرائيلي، وشاهداً على معاناة مئات الأسرى اللبنانيين الذين تعرضوا فيه للتعذيب والاعتقال. وبعد التحرير، تحول المعتقل إلى معلم وطني ومتحف مفتوح يروي للأجيال قصة الاحتلال والمقاومة. لذلك، فإن إقامة منشأة عسكرية مكانه لا تحمل دلالة عسكرية فقط، بل تعكس محاولة لمحو الشاهد المادي على تلك المرحلة، وكأن المطلوب أن يختفي الدليل وتُطوى الصفحة من الذاكرة العامة.

والأمر نفسه ينطبق على استهداف ملعب بنت جبيل، الذي لم يكن مجرد مساحة رياضية، بل أصبح أحد الرموز الوطنية بعد التحرير، واحتضن مناسبات جسدت عودة الحياة إلى الجنوب بعد سنوات الاحتلال. فهدم هذا الملعب لا يعني إزالة مدرجات أو أرضية لعب، بل استهداف رمز ارتبط في الوعي الجمعي بالصمود والانتصار، في محاولة لتجريد المكان من معانيه الوطنية والإنسانية.

لكن الحرب على الذاكرة لا تقتصر على المعالم الكبرى، بل تمتد إلى أدق تفاصيل الحياة اليومية. ففي كل منزل جنوبي توجد ذاكرة خاصة لا تظهر في الصور الجوية ولا تُحصى في تقارير الأضرار. هناك البومات الصور التي احتفظت بوجوه الأجداد والآباء والأبناء، ورسائل بخط اليد تبادلها الأحبة، وشهادات مدرسية تعبّر عن سنوات من التعب والاجتهاد، ودفاتر قديمة تحمل أولى الكلمات التي كتبها الأطفال، ووثائق ميلاد وزواج، وأوراق صغراء دوّن عليها الآباء ملاحظاتهم أو وصاياهم أو حساباتهم البسيطة.

وفي كثير من البيوت، ما زالت أشرطة الكاسيت القديمة محفوظة بعناية، لا لقيمتها المادية، بل لأنها تحمل أصواتاً لأشخاص غابوا عن الدنيا، أو رسائل صوتية كان يبعثها المغتربون إلى أهلهم قبل زمن الاتصالات الحديثة. كانت تلك الأشرطة جسرًا بين الجنوب والاغتراب، تحمل الاشتياق والحنين، وتختزن ضحكات الأطفال وأصوات الأمهات وأحاديث الآباء. وعندما تتحول هذه المقتنيات إلى رماد تحت الأنقاض، لا يضيع شريط تسجيل فحسب، بل يضيع جزء من حياة لا يمكن استعادته.

إن أخطر ما في هذه الخسائر أنها غير قابلة للتعويض. فالمنزل يمكن إعادة بنائه، والشارع يمكن تعبيده من جديد، وحتى الأشجار يمكن أن تُزرع مرة أخرى. أما صورة الأم التي رحلت، أو رسالة الأب المكتوبة بخط يده، أو التسجيل الصوتي الوحيد لجدٍ غائب، فهي أشياء لا يمكن شراؤها ولا استنساخها. إنها النسخة الأصلية الوحيدة من لحظات انتهت إلى الأبد.

ولهذا، فإن استهداف البيوت لا يمحو الممتلكات فقط، بل يمحو الأرشيف الإنساني للمجتمع. إنه يحاول أن يترك الناس بلا شواهد على حياتهم، وبلا وثائق تؤرخ لوجودهم، وبلا مقتنيات تربط الأبناء بآبائهم والأحفاد بأجدادهم. إنها محاولة لخلق فراغ في الذاكرة، إذ تصبح الرواية أقل حضوراً، ويصبح المكان أقل قدرة على الشهادة على تاريخه. هذه السياسة ليست جديدة في تاريخ الاحتلالات. فإعادة تشكيل الجغرافيا، وإزالة الرموز، ومحو المعالم، كانت دائمًا أدوات لإعادة صياغة الهوية وفرض رواية المنتصر. فالاحتلال لا يكتفي بالسيطرة على الأرض، بل يسعى إلى السيطرة على معناها أيضًا، لأن المعنى هو الذي يمنح الأرض قيمتها الوطنية والوجدانية.

من هنا، فإن مهمة تحرير الجنوب أولاً، ومن ثم إعادة إعماره، لا ينبغي أن تقتصر على إعادة بناء الحجر، بل يجب أن تشمل أيضًا ترميم الذاكرة. فحماية المواقع التاريخية، وتوثيق المعالم، وجمع الصور والوثائق والرسائل التي نجت من الحرب، ليست أعمالًا ثقافية هامشية، بل جزء من معركة الحفاظ على الهوية الوطنية. فالأوطان لا تُبنى بالإسمنت وحده، وإنما تُبنى أيضًا بالذاكرة التي تحفظ أسماء الأماكن، وتحفظ وجوه الناس، وتحفظ القصص التي تجعل من الأرض وطنًا، لا مجرد مساحة على الخريطة.

لهذا، فإن ما يجري في القرى الجنوبية المحتلة يجب أن يُفهم بوصفه حربًا على الذاكرة بقدر ما هو حرب على الأرض. فحين يُهدم المكان، لا يُراد إسقاط جدرانه فقط، بل إسقاط ما يحمله من رموز وقصص ومعانٍ. غير أن الشعوب التي تحفظ ذاكرتها، وتورثها لأبنائها، تبقى قادرة على استعادة المكان، لأن الذاكرة، في النهاية، هي أول أشكال المقاومة، وآخر ما يمكن أن ينتزعه أي احتلال.

تحية

إبراهيم بيضون
المؤرخ المتمرد

كامل مهنا *

نستعيد اليوم، ونحن نعيش أحلك الظروف، أعرف أن روحك محاصرة في بنت جبيل، وأن ترابك يأبى أن يهزمه انغلاق الصواريخ وصراخ المباني المدمرة هناك، أنت الذي بنيت للذاكرة هناك أبراجاً، وشيدت للعلم سحباً تمطر في نواحي الأرض. الناظر من بعيد يظن أن العدو أيقظ في المدينة تلك صورة هوريشيما. لكن الأرواح لا تعرف القيود، ولا تقف عند الحواجز، وروحك لن تدركها نار ولا يد مجرمة.

أخي أبا علي، ليس سهلاً عليّ أن أحتمل العبء الذي تركته في قلبي، فلا يمكن أن أخلع من دمي نصف قرن من الصحبة والعمل المشترك. نصف قرن من الوفاء الذي لا تبريه الأيام، ومن الصداقة التي لم يشُبْها خلاف. إذ كنا قد التقينا، منذ البداية، على هدف واضح لم تهزه صروف الدهر، ولا نيران الحروب، عندما قررنا أن نكون معاً في خدمة الإنسان، وخدمة المهمشين والمقهورين والبؤساء، وخدمة المواطن في لبنان، أياً كانت طائفته أو هويته أو ميوله أو سياسته. قررنا معاً خوض مغامرة، عندما تشاركنا في تأسيس «عامل» من الصفر عام 1979، واحتضانها رغم كل ما في الطريق من حواجز شائكة. كنت تحمل معي ثقل التجربة وأنا أحمل معك، قبل أن تكبر التجربة ونكبر معها. ورغم كل التعب، كنا نبتسم معاً عندما نرى أجنحة المؤسسة تخفق في آفاق العالم، ونؤسس محطات لنا في أكثر من دولة، ونرفع شعارنا في لبنان على أكثر من 50 مركزاً.

معاً صنعنا كل هذا المجد الذي قام ويقوم اليوم على كواهل 1800 شابة وشاب، كانوا يسمعونك ويجاورونك بحب، ويدركون أنك عصب أساسي للمؤسسة، ويعرفون أنهم ما زالوا يستلهمون بقيّتك. هؤلاء حملوني اليوم أطيب تحية لأطيب روح.

كنت يا صديقي الشعلة التي تنير أكثر من درب، فأنت المفكر الذي قرأ التاريخ بانفتاح على رؤى جريئة، ومراجعة حرة. ووضع التاريخ الإسلامي نصب عينيك، تقبل مقولة هنا، وتصوّب مقولة هناك، وتعترض هنالك، لأنك لم تولد من رحم التسليم بالسائد، ووالدك المتمرد، هو الذي أسهم في ذلك الزمن بانتفاضة التبغ، وكان جليس الأدباء الثائرين على الظلم والاحتلال، وأصحاب الفكر الحر. هو الذي أمسك بيدك وأدخلك مناخات الشعر، لتصبح من عشاق الأدب.

رغم ذلك، وعندما طرقت أبواب الجامعة، عرّجت نحو التاريخ، ربما كان خيارك هذا وليد نقاشات فكرية كنت تخوضها، في ذلك الجو الصاخب من الصراعات الفكرية التي سادت لبنان في ستينيات القرن الماضي، بل درّست التاريخ بشغف، ودرّسته بعيداً من المهنية والروتين والوظيفة، حتى بت من القلائل الذين يحفظ التاريخُ أسماءهم. وعينت رئيساً لقسم التاريخ في الجامعة اللبنانية، وواحداً من مشاهير أعلام المؤرخين العرب، وقد حزت وسام «المؤرخ العربي» من اتحاد المؤرخين العرب، والجائزة الأولى في «مهرجان الإمام علي» في إيران، ودرعَ المركز الإسلامي الثقافي برعاية العلامة السيد محمد حسين فضل الله. كما قدّر أبحاثك العلامة الشيخ محمد مهدي شمس الدين.

شكل كتابك «ثورة الحسين حدثاً وإشكاليات» صدمة لقارئي مجالس العزاء، لم يتقبلوا جرأتك فيه. لكنك لم تأبه لذلك، بل كنت تتوقع أن يثير الكتاب جدلاً، وألا يُفهم مرماه، لذلك أتْبَعْتَه بمزيد من الكتابات العلمية التي خففت من هول الصدمة، واستدرجتَ المتابعين إلى الحقيقة التي أردتَها في تحليل شخصية الإمام الحسين، بهدوء تام وأسلوب جاذب.

هكذا كنت تكتب الفكر السياسي الإسلامي بأسلوب علمي بيّن، بعيداً من الكتابات العاطفية، وما تسببه من إشكالات، منقاداً بقناعاتك كباحث موضوعي يرتكز إلى العلم أولاً وآخراً. وهذا ما جعلك تكتسب احترام الجميع، رغم خوضك غمار مواضيع شائكة وحساسة في عصرنا. ولأنك تبتغي التأثير في القارئ، استخدمت ملَكتك الأدبية في تطعيم جفاف التاريخ بالأدب في كثير من الأحيان، وقد خَدَمتك لغتُك العربية الفصيحة السلسة العميقة في استجلاء النصوص.

لم تكن من الذين يرمون الوقت على قارعة الطريق، ولا الذين يحبسهم اختصاص، أو وظيفة، أو نمط حياة. فالرقم مئتان الذي طاوَلَتْهُ مؤلفاتُك من الكتب والأبحاث والترجمات والدراسات التي قدمتها في مؤتمرات محلية وعربية، لم يكن قليلاً. وقد أضفت إليها ما تيسر لك من كتابات صحافية، عندما خضت التجربة في جريدة «السفير»، ورحب بكتاباتك صديقنا المشترك الراحل طلال سلمان.

> **شكل كتابك «ثورة الحسين حدثاً وإشكاليات» صدمة لقارئي مجالس العزاء**

وأنت العاملي الذي خاض في تاريخ جبله الأدبي، وجالس كباره من الشعراء «الغاوين» والمعممين، ثم لم يتوقف شغفك عند حد، وقد حفظت الكثير من نصوص كبار الشعراء العرب الذين شكلوا محطات مبهجة على سكة من عرفت. لقد ذكرتَ أمامي أسماء شعراء كثر، وعدداً لا بأس به من الروائيين الذين أمعنت النظر في حدائق صفائحهم.

كانت شراكتنا معاً محكومة بالوفاء، والصدق، والتعاون. وكان هدفنا، أولاً وآخراً، إنسانياً حتى العظم. وحين صارت كتاباتك منارة في التاريخ بدوت أكثر تواضعاً وشفافية وحباً، وصارت جلساتنا اليومية أحياناً استراحة جميلة ننفض فيها غبار التعب، ونقلّب فيها أخبار السياسة والمجتمع، ونهبط من الفلسفة حتى النكتة. وقد صنعنا من عائلتينا عائلة واحدة. هنا نعاهد أم علي، وبناتك سيرين وكندا وعليا، وابنك علي، أننا سوف نبقى معاً، مجتمعين على طيب ذكراك، حول صورتك البهية، نستفيد من سيرتك ومسيرتك، من فكرك ورؤاك، من أثرك وتأثيرك، ونتطلع إليك وأنت في عليّين.

*** رئيس مؤسسة عامل الدولية والمنسق العام لتجمع الهيئات التطوعية في لبنان ـ من الكلمة التي أُلقيت خلال الندوة التكريمية للمؤرخ والأديب الراحل إبراهيم بيضون (1941–2025)، التي دعا إليها اتحاد الكتّاب اللبنانيين بالتعاون مع المنبر الثقافي، واستضافتها «جمعية التخصص والتوجيه العلمي» في بيروت.**

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الأربعاء 22 تموز 2026 العدد 5831

الفضاء الافتراضي

من تينيسي تبدأ مواجهة قضائية قد تفتح أبواب الجحيم على «ميتا». تتهم الولاية الشركة بتصميم «إنستغرام» عمداً لدفع المراهقين إلى الاستخدام القهري، وإخفاء أبحاث داخلية عن أضراره. وبينما تتكاثر الدعاوى الأميركية، قد تحدد المحاكمة المقبلة حدود مسؤولية المنصات عن إدمان الأطفال واستغلال بياناتهم، وتفرض مراجعة سياسات عملاق التكنولوجيا جذرياً مستقبلاً

«ميتا» أمام القضاء
هل صُمّم «إنستغرام» لإدمان المراهقين؟

علي سرور

تلقت وسائل التواصل الاجتماعي رواجاً في مختلف أرجاء العالم. وبينما تنتشر من دون ضوابط تُذكر في دول عالم الجنوب، تشهد الدول المتقدمة، بدءاً من أستراليا وأوروبا، وصولاً إلى عقر دار منبع المنصات في الولايات المتحدة، سياسات قضائية وتشريعية تسعى إلى تغيير الواقع الحالي. مع اتضاح الأضرار الجانبية والمخاطر المتعدّدة التي تُرافق استعمال وسائل التواصل، تحرّكت الأطر الرقابية والقانونية لوقف استدراج الأطفال إلى إدمان قصري يستغلّهم، إضافة إلى الانقضاض المستمرّ على البيانات الشخصية للمستخدمين بلا هوادة. في هذا الصعيد، تتحضّر ولاية تينيسي يوم الإثنين المقبل لاستضافة ملحمة قضائية على مدى أسابيع في مواجهة «إنستغرام»، بتهمة أنّ استخدامها تنجم عنه مشكلات صحيّة لجيل الشباب. وخلال المحاكمات، ستدافع الشركة الأمّ «ميتا» عن نفسها في مقابل إدعاءات الولاية بأنّ منصات التواصل الاجتماعي التابعة للعملاق الأميركي صُمّمت عمداً لتُسبّب الإدمان.

استخدام قهري

تتهم ولاية تينيسي الشركة الأميركية بانتهاك قانون حماية المستهلك في الولاية، من خلال تصميم منتج، عن علم، يدفع المراهقين إلى «الاستخدام القهري»، وتضليل الجمهور بشأن سلامته. وتلفت الدعوى القضائية التي رفعها مكتب المدعي العامي جوناثان سكرميتي، إلى أنّ «ميتا» لم تكشف عن فحوى أبحاث داخلية واسعة النطاق تُظهر أنّ «إنستغرام» يحمل أضراراً على المراهقين. إضافة إلى ذلك، تلفت الولاية

إلى أنّ المؤسس والرئيس التنفيذي لعملاق التواصل الاجتماعي، مارك زوكربيرغ، تلقّى تحذيرات متكرّرة من موظفي «ميتا» بشأن الأبحاث التي توصلت إلى وجود تأثير سلبي على فئة المراهقين. إلّا أنّه مع ذلك، رفض تمويل الجهود الرامية إلى تقليل تلك الأضرار، وأدلى بتصريحات «مضلّلة» حول حجم المحتوى الضار على المنصات.

من جهته، جادل متحدث باسم «ميتا» في بيان صدر يوم الجمعة الماضي، بأنّ المادة 230 من قانون آداب الاتصالات، وهي قانون فيدرالي، تحمي الشركة من المسؤولية عن محتوى الأطراف الثالثة، أي إنّها لا تتحمل تبعات قانونية حيال ما ينشره مستخدمو «إنستغرام».

ووفق ما نشرته وكالة «رويترز»، قد تستمر المحاكمة على فترة سبعة أسابيع، علماً أنّ قانون حماية المستهلك في ولاية تينيسي يفرض غرامة تصل إلى ألف دولار لكل مخالفة.

جحيم الدعاوى

تُعاني «ميتا» من ملاحقات قضائية متصاعدة في شتّى أنحاء العالم. وعلى الصعيد الأميركي، تتزامن محاكمة ولاية تينيسي مع محاكمتين أخريين ضدّ الشركة في ولاية كاليفورنيا، حيث يواجه عملاق التكنولوجيا آلاف الدعاوى القضائية بشأن تهم مماثلة. في هذا الإطار، رفعت غالبية الولايات الأميركية دعاوى ضدّ «ميتا» بشأن تأثير منصاتها على الأطفال. ومن المقرّر أن تبدأ في 18 آب (أغسطس) المقبل، محاكمة مرتبطة بدعوى مرفوعة من قبل 29 ولاية ضدّ الشركة، تزعم فيها انتهاكها القانون الاتحادي الذي يحمي البيانات التي تُجمع من الأطفال. بالتوازي، تخوض ولايات كاليفورنيا وكولورادو وكنتاكي ونيوجيرسي معارك قضائية ضدّ «ميتا». بشكل منفصل أيضاً، تواجه الشركة آلاف الدعاوى القضائية المرفوعة من قِبل أفراد وهيئات تعليمية.

الجدير بالذكر أنّ ولاية نيو مكسيكو سبق أن رفعت هذا العام، دعوى مشابهة لولاية تينيسي. ووجدت حينها هيئة المحلفين أنّ «ميتا» ضللت المستهلكين بشأن سلامة منصاتها «فايسبوك» و«إنستغرام» و«واتساب»، وفرضت عليها دفع تعويضات بقيمة 375 مليون دولار. لا تُشكّل غرامة واحدة، رغم قدرها الكبير، تحدياً جدّياً للشركة التي حقّقت إيرادات في عام 2025 تجاوزت 200 مليار دولار، مع ربح صافي وصل إلى 60 ملياراً وفق بيانها المالي الرسمي. إلّا أنّ تراكم الخسائر، في حال حقّق المدّعون انتصارت قضائية، قد يفرض على صنّاع القرار في «ميتا» مراجعة سياساتهم تجاه الأطفال وخصوصيّة بياناتهم، لا سيّما في الولايات المتحدة وأوروبا.

المفكرة

قصائد على حافة القلق

■ في مناسبة صدور مجموعة الوزير السابق رشيد درباس (الصورة) «تمارين على بحر القلق»، تنظم «دار النهار» ندوة أدبية مساء الخميس 30 تموز (يوليو)، في صالون «النهار» الأدبي في مبنى الجريدة.

تتناول الندوة إصدار درباس الجديد، الذي يواصل حضوره في الحقل الأدبي عبر مجموعة شعرية تحمل عنواناً ينفتح على أسئلة القلق والوجود والتجربة الإنسانية. ويشارك في مناقشة الكتاب كل من القاضي غالب غانم، والمحامي والكاتب ألكسندر نجار، والباحث إميل يعقوب، والناشر والقاضي زياد شبيب، فيما يفتتح اللقاء ويديره الشاعر هنري زغيب. تتوقف الندوة عند أبرز السمات الفنية والفكرية للمجموعة، من خلال قراءات نقدية تسلط الضوء على لغتها الشعرية وبنيتها وموضوعاتها، قبل أن يلتقي درباس بالحضور في حفل توقيع الكتاب الذي يلي الندوة.

ندوة حول مجموعة «تمارين على بحر القلق»: الخميس 30 تموز (يوليو) - الساعة 6:00 مساءً «صالون النهار الأدبي» (مبنى جريدة «النهار، بيروت).

الدبكة «من جيل لجيل»

■ في نشاط يجمع الأطفال والكبار حول الموسيقى والحركة والتراث الشعبي، يستضيف «بيت بيروت» ورشة دبكة لبنانية بعنوان «من جيل لجيل»، بإشراف أمل دياب، ضمن البرنامج الثقافي المرافق لمعرض «احكيلي يا جنوب»، يوم السبت 25 تموز (يوليو). تمتد الورشة على مدى ساعتين، ويتوزع المشاركون

على مجموعتين لتعلّم الخطوات الأساسية للدبكة اللبنانية، قبل أن يلتقوا في ختامها في رقصة جماعية تحتفي بالمشاركة والتواصل بين الأجيال. ويفتح النشاط أبوابه أمام الجميع، سواء بالحضور مع أفراد العائلة أو الأصدقاء أو بشكل فردي، في محاولة لاستعادة الدبكة بوصفها مساحة للقاء والفرح الجماعي.

«من جيل لجيل»: السبت 25 تموز (يوليو) - الساعة 4:00 عصراً - «بيت بيروت» (السوديكو). للاستعلام: 71/028969

فيلسوف صغير داخل كل طفل

■ كل طفل يبدأ حياته بسيلٍ من الأسئلة، لكنّ قلّة تجد مساحة تحافظ على هذا الفضول وتغذّيه. من هنا، يأتي «نادي الفلسفة للصغار»، الذي تنظمه جمعية «السبيل» بالتعاون مع مركز الإنماء القومي، ليمنح الأطفال فرصة التفكير بصوت مرتفع، واكتشاف العالم عبر الحوار والخيال، في جلسة جديدة لـ «نادي الفلسفة للصغار» بإدارة الباحث محمد مطر، يوم الخميس 23 تموز (يوليو)، في المكتبة العامة لبلدية بيروت.

تستهدف الأطفال بين 7 و12 عاماً، في نشاط يهدف إلى تنمية التفكير النقدي والخيال من خلال الحوار واللعب والقصص. وهي تجربة تفاعلية تشجع الأطفال على طرح الأسئلة ومناقشتها في بيئة آمنة، بما يعزز ثقتهم بأنفسهم، واحترامهم لآراء الآخرين، وقدرتهم على التفكير المستقل. ويرتكز البرنامج على تنمية مهارات التفكير والحوار، بدلاً من تلقين الأجوبة الجاهزة، عبر أنشطة تربوية تجمع بين المتعة والتعلم.

«نادي الفلسفة للصغار»: الخميس 23 تموز (يوليو) - الساعة 11:00 صباحاً - «المكتبة العامة لبلدية بيروت» (مونو). للاستعلام: 01/203026

على بالي

أسعد أبو خليك

أقرأُ في الجزء السابع من «حارس الذاكرة»، وهو سجلّ مَحاضر البطريرك صفير ويوميّاته. عجائب وغرائب في الطائفيّة.

1) ينزعج من المرأة التي لا تصافح، حتى لو كانت زوجة رئيس المجلس (ص. 148).

2) يتحدّث عن «مواهب» منصور لبكي (ص. 49).

3) قلق من عدم إنجاح المتحِنين في المدرسة الحربيّة من المسيحيّين إذا سقطوا (50).

4) نبّه بيار الضاهر إلى «بعض أفلام تعرض صوَراً إباحيّة أو تسخر من الكنيسة ورجالها» (ص. 100). لم ينبّهه البطريرك إلى أفلام تسخر من الإسلام ورجاله.

5) محافظ البقاع، سيمون كرم (ما غيره) يزور البطريرك ويؤكّد له «إنّ السوريّين لا يتدخّلون في الأمور الخاصّة في المنطقة والأمن مستتب». هذا في منطقة كانت تحت سيطرة كليّة من المخابرات السوريّة (ص. 224).

6) من طرائف مدوّنات البطريرك أنّ الكاتب وضّاح شرارة زاره وقدّم له كتابه «الموت لعدوّكم» وسأله شرارة «لماذا لا نفصح في كلامنا العلني وبما نلقيه من مواعظ على مثال البابا يوحنا بولس الثاني.» (ص. 285). ما حكاية المثقّفين مسلمي المولد الذين يهجون رجال الدين في الإسلام ويُفتَتنون برجال الدين المسيحيّين؟ هي عقدة الولادة أم هي التشبّه بثقافة دينيّة مُهيمِنة، ويمكن أن تُشعر المتلقّي بالتفوّق الحضاري؟ أم أنّ اليساريّة السابقة-كفكرة-تتطلّب الالتحاق ببكركي كي يحدث القطْع الفاصل مع الماضي؟ والطريف أنّ اليساري السابق شرارة يريد من صفير أن يتمثّل بمُحارب الشيوعيّة البابا يوحنا بولس الثاني.

7) كان صفير يتنزّه وإذ به يقع على عاشقَين «يتعانقان دون أيّ شعور بالخجل. إنّها حريّة تذهب إلى حدّ الإباحيّة» (ص302).

8) مخابرات الجيش تتقصّى عن هوية مسؤول عن مناشير ضدّ البطريرك (361).

9) المحافظ سيمون كرم يلتقي بأنطوان لحد (ص 375).

10) يلتقي بأهالي مخطوفين عند القوّات فيلحظ أنهنّ «نصف محجّبات ولا يلمسن اليد» (ص. 486).

11) قلق من مشروع الوسط التجاري مخافة أن «تصبح الأسواق بيد المسلمين» (547).

12) فؤاد بطرس يخبره أنّ «الإسلام والديموقراطيّة يتنافيان ما دام الإسلام يعطي الحقّ للأمّة والديموقراطيّة للفرد» (ص. 481).

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 666314/ 01 ـ 828381 / 03
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com